

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٥٠

الأربعاء، ٢٤ نيسان/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ندوهونغوريهي	(رواندا)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد شريفوف
	الأرجنتين	السيد رتيلو
	أستراليا	السيد وايت
	الاتحاد الروسي	السيد لستوف
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	لسيد أكبوتو كوملاغان
	جمهورية كوريا	السيد لي كيونغ شول
	الصين	السيد تسو يان وي
	غواتيمالا	لسيدة بولانيوس بيريث
	فرنسا	السيدة ليجندر
	لكسمبرغ	لسيد فليس
	المغرب	لسيد الروجة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد دي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيترز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506.



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كوبا وإكوادور واندونيسيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أود أن أذكر جميع المتكلمين بالتكريم بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق، حتى يتمكن المجلس من إنجاز أعماله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان): السيد الرئيس، أشكركم على عقدكم هذا الاجتماع، كما أود الإعراب عن التقدير للسيد فيلتمان على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. واسمحوا لي الآن أن أدلي بالملاحظات الثلاث التالية.

أولا، إن الحكومة اللبنانية تؤكد اليوم، كما تفعل دوما، احترام التزاماتها بموجب القرارات الدولية، بما فيها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الصادر عن مجلسكم الكريم. وهي دعت مرارا إلى تنفيذ كل بنود هذا القرار، كما طالبت تكرارا الأسرة الدولية بالعمل لحمل إسرائيل على تنفيذ موجباتها ووقف حرقها للسيادة اللبنانية أرضا وجوا وبحرا، سندا لمتدرجات القرار المذكور.

ومن الثابت أن الهدوء الذي تشهده منطقة الجنوب اللبناني هو ترجمة لالتزامات بلدي هذه، كما أنه نتيجة التعاون الاستراتيجي والعملائي بين الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل). ولا يسعنا في هذا المجال إلا التنويه بالدور الفعال الذي تقوم به اليونيفيل، قيادة وأفرادا. غير أنه لا يزال علينا مضاعفة الجهود من أجل الانتقال من حالة وقف الأعمال العدائية والمخاطر الناجمة عنها إلى وقف دائم للنار.

ولا بد من التشديد أيضا على أن استمرار حرق الطيران الإسرائيلي للأجواء اللبنانية بشكل شبه يومي، وفق ما وصفه

الأمين العام في تقاريره الدورية، هو أمر مدان يهدد أمن المدنيين ويقوض مهمة اليونيفيل. وهل من داع للتذكير بأن إسرائيل تستمر في احتلال شمال منطقة العجر والمناطق المتاخمة لها، في تحد صارخ لالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، في تغاض تام للخطط التي تقدمت بها اليونيفيل لإنهاء هذا الاحتلال؟ وها نحن اليوم نعيد المطالبة بإحقيق حقنا في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي شمال العجر، ومزارع شبعا، وتلال كفرشوبا.

ثانيا، منذ اجتماعنا بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل من الشهر الجاري في جلسة (انظر S/PV/6949) خصصت لنقاش "الحالة الإنسانية في سوريا" والوضع في سوريا يزداد تفاقمًا، وكذلك انعكاساته على دول الجوار، ولا سيما بلدي لبنان، وعلى كل الصعد من أمنية واجتماعية واقتصادية. لذلك، يهمني أنؤكد لكم اليوم أن لبنان يتمسك أكثر من أي وقت مضى بسياسة النأي بالنفس عن الأزمة في سوريا، كما أنه يتمسك بمضمون إعلان بعبد الصادر عن هيئة الحوار الوطني في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وصباح هذا اليوم بالذات، جدد فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان موقفه من "عدم السماح بإرسال أسلحة أو مقاتلين إلى سوريا، وعدم السماح بإقامة قواعد تدريب داخل لبنان"، لافتنا إلى أن ذلك ليس فحسب التزاما وتطبيقا لإعلان بعبد الصادر وسياسة عدم التدخل في الشأن السوري، ولكن أيضا لتحصين الوحدة الوطنية اللبنانية وتجنيد العيش المشترك أي اهتزاز أو اضطراب.

والواقع أن التنداعيات العسكرية للمعارك في سوريا آخذة في التمدد بالمناطق الحدودية في لبنان، وهي تشكل انتهاكات خطيرة لأمن بلدي وسلامته، ونكرر أمامكم إدانتها أيا كان مسوغها أو فاعلها.

ثم أن تدفق اللاجئين إلى لبنان لا يزال بدوره في وتيرة متصاعدة. فقد ارتفع عدد هؤلاء في الأسبوع الذي يفصل

عشرات المنظمات المعنية بحقوق الإنسان في مختلف أنحاء الأرض. كما أن ظروف وفاة الاسيرين أبو حمادية وجرادات قد هزت الضمائر الحية في العالم، بينما بقي مجلسكم الكريم، سيدي الرئيس، ويا للأسف الشديد، صامتا أمام هذه المأساة القانونية والاخلاقية والإنسانية الكبرى.

وفي السياق نفسه، اسبحوا لي أن أتوقف الآن عند قضية الأطفال في ما يمكن تسميته "نظام الاحتجاز العسكري الإسرائيلي"، لا سيما بعد صدور تقرير خاص بهذا الشأن عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بتاريخ ٦ آذار/مارس من العام الحالي، أي منذ نحو شهر. والتقرير يوثق نمطا بشعا من التعسف المؤسسي وسوء المعاملة للأطفال، بما في ذلك التعذيب والضرب والإهانة التي يتعرض لها الأطفال الفلسطينيون أثناء اعتقالهم ونقلهم والتحقيق معهم، بما يشمل دهم المنازل والتوقيف في منتصف الليل، وعصب العينين، والحبس الانفرادي، والتهديد بالقتل أو بالاعتداء الجنسي عليهم، وعدم السماح بحضور أي فرد من العائلة أو محام أثناء استجوابهم، كل ذلك طبعا حسبما أتى في تقرير اليونيسيف الذي ذكرته. وقد أوصت اليونيسيف في تقريرها المذكور باتخاذ جميع التدابير الكفيلة بمعاملة الأطفال الفلسطينيين المحتجزين لدى السلطات الإسرائيلية بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من المعايير الدولية.

أطمئنكم، السيد الرئيس، أننا لا نعيش على كوكب آخر، فنحن ندرك ماهية الأسباب الأساسية، وإن كنا لا نوافق عليها، التي حالت دون قيام مجلسكم بمسؤولية إنهاء احتلال دولة فلسطين وتحقيق استقلالها. ولكن، هل هناك ما يحول دون أن تدعموا بموقف من عندكم، ولو بمجرد صيغة بيان، توصية اليونيسيف التي تنطلق من أبسط معايير الإنسانية، وما يفترض أن يكون أقل أحكام القانون الدولي خلافاً؟ وكيف تبررون ذلك إن عجزتم عن القيام به؟

بين اجتماعنا الماضي وجلسة اليوم نحو ٢٠٠٠٠ لاجئ مع ما يتطلبه ذلك من إمكانات تتضاءل يوما بعد يوم، لتلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية إلى المأوى والغذاء والدواء.

وإن كنا نكرر هنا أن لبنان سيبقي حدوده مفتوحة أمام اللاجئين إليه من سوريا وأنه لن يقوم بترحيل أحد إليهما، فإننا نشدد أيضا على تمسكه بالدعوتين اللتين أطلقتهما فخامة الرئيس سليمان، إلى عقد "مؤتمر دولي خاص بموضوع اللاجئين السوريين لمباشرة النظر في طرق تقاسم الأعباء والأعداد من منطلق المسؤولية المشتركة"، وإقامة مخيمات داخل الأراضي السورية بعيدة من مناطق الاشتباكات وقرية من دول الجوار وتحت حماية الأمم المتحدة.

ثالثا، وبالانتقال إلى الموضوع الأساس لمناقشتنا الدورية هذه، فإن التقارير كافة تشير إلى أن إسرائيل تواصل نشاطها الاستيطاني في الأراضي المحتلة دون رادع وخلافا لكل قرارات الأمم المتحدة، كما إنها تستمر في بناء جدار الفصل خلافا لرأي محكمة العدل الدولية، وهي لا تتوقف عن مصادرة الأراضي ووضع اليد على منابع المياه خلافا لأحكام معاهدات جنيف ولاهاي.

ولعل أبرز الجديد، والأصح القول "الجديد القديم"، هو تفاقم محنة الأسرى في السجون الإسرائيلية. فأنتم تعلمون أن إسرائيل اعتقلت ما مجموعه ٧٢٦٠٠٠ فلسطيني منذ بدء الاحتلال عام ١٩٦٧، وأبقت العديد منهم سنوات وسنوات في الأسر ليس دون محاكمة فحسب، بل حتى دون توجيه أية تهمة إليهم. ومنذ بداية هذا العام، اعتقلت نحو ١٠٧٠ فلسطينيا، بينهم ٢٣٤ ولدا بعضهم لا يتجاوز عمره ٨ سنوات. وقد واصل سامر العيساوي ورفاقه في إضرابهم عن الطعام وصمودهم البطولي شهرا بعد شهر قضية الأسرى إلى الصفحات الأولى لكبريات الصحف العالمية. وأصبحت قضيتهم رمزا للصراع من أجل الحرية والعدالة بعد أن تبنتها

نحني نضال الأسير سامر العيساوي، ونحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن الحفاظ على حياته، والإفراج عنه وإعادةه إلى موطنه في القدس.

رابعاً، حان الوقت لإعادة النظر في آلية عمل المجموعة الرباعية الدولية التي لم تحقق أي تقدم خلال السنوات الماضية، حتى وصل الأمر الآن إلى عدم استطاعتها الاتفاق على عقد اجتماع.

خامساً، تدعم مصر الجهود التي تضطلع بها الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة من أجل استئناف جهود تحقيق السلام عقب زيارة الرئيس أوباما إلى المنطقة. ونتطلع إلى أن تسفر هذه الجهود عن إحراز تقدم حقيقي في العام الجاري يعجل بحل القضية الفلسطينية وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات السيادة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف. ونرحب ببدء تخفيف القيود التي سبق فرضها على تقديم المساعدات إلى الجانب الفلسطيني. ونتطلع إلى الرفع الكامل للعقوبات المالية الإسرائيلية التي فرضت على السلطة.

سادساً، تعمل مصر على تثبيت الاستقرار في قطاع غزة. وتواصل مصر جهودها من أجل تحقيق المصالحة الوطنية التي تتطلب دعماً واضحاً من المجتمع الدولي ومن الأطراف المعنية، وليس وضع العراقيل أمامها. ونعبر عن القلق حيال مواصلة الانتهاكات الإسرائيلية لعناصر التهدئة، بما في ذلك تكرار الاعتداءات على المواطنين الفلسطينيين، وتضييق الحصار الاقتصادي على القطاع، وتخفيض مجال الصيد المسموح به للصيادين الفلسطينيين. ونؤكد أن استمرار هذه الاعتداءات يهدد استمرارية التهدئة على النحو الذي شهدته الفترة الماضية. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أن مصر تحرص على بذل جميع الجهود للحفاظ على الأمن في سيناء، بما في ذلك التنسيق الأمني مع جميع الأطراف المعنية، والتحقق في الادعاءات الصحفية غير الموثقة بشأن إطلاق صاروخين تجاه

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد خليل (مصر): سيدي الرئيس، لقد استمعنا باهتمام للإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. ويؤيد وفد مصر البيانين الشاملين اللذين سيلقيهما ممثل جمهورية إيران الإسلامية الدائم باسم حركة عدم الانحياز، وممثل جمهورية جيبوتي الدائم باسم أعضاء منظمة التعاون الإسلامي. وأود أن أضيف النقاط الآتية.

أولاً، تؤكد مصر أن حصول فلسطين على مركز الدولة المراقبة غير العضو في الأمم المتحدة عقب اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ خطوة أولى نحو الحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وفقاً لحدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وندعو مجلس الأمن إلى أن يستجيب في أقرب فرصة لطلب دولة فلسطين المقدم في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ للحصول على العضوية الكاملة (S/2011/592، المرفق ١).

ثانياً، تدين مصر استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في محيط القدس الشرقية. وتطالب المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم لوقف هذه الممارسات غير القانونية.

ثالثاً، تندد مصر باستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، بما في ذلك حصار قطاع غزة؛ والتضييق على السلطة الفلسطينية؛ واستمرار لجوء المستوطنين الإسرائيليين إلى العنف ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. ونطالب المجتمع الدولي بالعمل على الإفراج الفوري عن الآف السجناء والمحتجزين الفلسطينيين في أماكن الاعتقال الإسرائيلية. وندد بالانتهاكات التي يتعرضون لها، مما تسبب في وفاة السجينين عرفات جرادات وميسرة أبي حمدة. كما

تأتي أهمية جلسة اليوم باعتبارها إحدى حلقات التواصل بين مجلس الأمن والجامعة العربية بعد جلسة مجلس الأمن التي حضرها الأمين العام لجامعة الدول العربية في ٢٦ ايلول/سبتمبر ٢٠١٢ (انظر S/PV.6841) وصدر عنها بيان رئاسي (S/PRST/2012/20)

بشأن ترسيخ أسس التعاون بين الجامعة العربية والأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا الإطار، فإن التركيز في هذا البيان سيكون على ما تضمنته قرارات القمة العربية الأخيرة، وكذلك الاتصالات التي قام بها الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن قضية فلسطين وتطورات الوضع في سوريا.

لقد اتخذ مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة القرار ٥٧٤، الذي عاود التأكيد على أن السلام العادل والشامل هو الخيار الاستراتيجي وان عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها، كما أن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري المحتل وحتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، والأراضي التي لا تزال محتلة في الجنوب اللبناني.

كما شدد القرار على ضرورة التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، استنادا إلى مبادرة السلام العربية ووفقا لقرار الجمعية العامة (د-٣) ١٩٤ لعام ١٩٤٨، وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وعلى رفض أشكال التوطين كافة، وفقا لما جاء في مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت لعام ٢٠٠٢ والقمم العربية المتعاقبة ووفقا لقرارات الشرعية الدولية ومرجعياتها ذات الصلة. كما أكد القرار على أن فلسطين شريك كامل في عملية السلام، وحث على ضرورة استمرار دعمها في مطالباتها

إسرائيل مؤجرا، وإلى أنه لم تتوفر لدينا حتى الآن دلائل قاطعة بشأن صحة هذه الادعاءات.

سابعاً، تطالب مصر بضرورة وقف أعمال العنف وسفك الدماء في سوريا على الفور؛ وكذلك بتقديم المساعدات العاجلة إلى اللاجئين السوريين والدعم اللازم للدول التي تستضيفهم. وندعو إلى التعامل السريع مع أصل المشكلة من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ إعلان جنيف للحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي السورية وتماسك المجتمع السوري. ونؤكد أن ما يحدث في سوريا الآن لا يبرر بأي حال استمرار احتلال الجولان السوري ولا مزارع شبعا اللبنانية. ونطالب بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدم شرعية احتلال الجولان وإقامة المستوطنات فيه، وبضرورة انسحاب إسرائيل من أراضيها.

في ضوء المعطيات السابقة، تطالب مصر مجلس الأمن مجدداً بتحمل مسؤولياته وبالتعامل مع القضية الفلسطينية بالجدية المطلوبة، وباتخاذ ما يلزم من قرارات للوقف الفوري لأنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير المشروعة، وبضمان التوصل إلى تسوية نهائية، لا سيما وان قضية فلسطين كانت، وللأسف لا تزال، السبب الرئيسي وراء عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، مما يهدد السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

السيد فتح الله: سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى مجلس الأمن على اعطائي الكلمة باسم جامعة الدول العربية في اول جلسة احاطة الإعلامية يعقدها المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بعد انعقاد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في نهاية شهر اذار/مارس الماضي.

مقدمتها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ووقف الاستيطان على أرض دولة فلسطين والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين والعرب. كما دعت مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته والتحرك لاتخاذ الخطوات والآليات اللازمة لحل الصراع العربي الإسرائيلي بكافة جوانبه وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على أساس حل الدولتين.

وأود، في هذا الصدد، أن أُنوه إلى الاستنتاجات التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والتي تؤكد على الحاجة الملحة إلى بذل جهود متجددة ومنظمة وكبيرة لتحقيق السلام في عام ٢٠١٣، وكذلك إلى ما أبرزه تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٣ والذي جاء فيه: "سيكون عام ٢٠١٣ حاسماً في ما يتعلق بعملية السلام" (A/67/738، الفقرة ٢٥)، والذي أبرز أيضاً الأولويات الخمس التي سردها الأمين العام في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وأولها ضرورة تجديد الالتزام الجماعي، وهو ما أكدته إعلان كاراكاس المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل في تضامنه مع الشعب الفلسطيني ودولة فلسطين. وبالطبع يأتي في مقدمة هذا الالتزام الجماعي التزام مجلس الأمن باعتباره المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أفاد الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة بأن الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة التزاماً تاماً بإجراء مفاوضات مباشرة، وهنا تأتي أهمية زيارة الوفد الوزاري العربي لواشنطن العاصمة خلال الأسبوع القادم استكمالاً لمشاورات أمين عام جامعة الدول العربية الجارية خلال هذا الأسبوع وسلسلة من الزيارات الأخرى التي قام بها لعدد من الدول الأوروبية بعد انعقاد القمة العربية في شهر آذار/مارس الماضي.

أما بالنسبة للوضع في سوريا، فإن أهم المستجدات التي طرأت في إطار الجامعة العربية تتمثل في قيام القمة العربية التي

العادلة لإسرائيل بالوقف الكامل لعمليات الاستيطان، وعلى أن المفاوضات يجب أن تركز على مرجعية عملية السلام المتمثلة في قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ويطارزمني محدد، وعلى أن النقاش حول الحدود لا بد أن يستند إلى إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، وعلى أن الشروع في قضايا التسوية النهائية للصراع العربي - الإسرائيلي، وعلى رأسها الاستيطان والقدس واللاجئون والحدود والمياه والأمن والانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، والتأكيد على أن قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وحدة جغرافية وأحدة لا تتجزأ لقيام دولة فلسطين المستقلة على كامل الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وعلى رفض جميع المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تفتيت الأراضي الفلسطينية وجميع الإجراءات الأحادية الجانب التي تتخذها إسرائيل.

منذ قرار الجمعية العامة التاريخي ١٩/٦٧ بشأن رفع مكانة دولة فلسطين في الأمم المتحدة إلى دولة غير عضو لها مركز المراقب، وعملية السلام تواجه حالة من الجمود نتيجة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، مما جعل الشركاء الإقليميين والدوليين يعربون عن تخوفهم من الخطر المتزايد لحالة الجمود التي آلت إليها عملية السلام ومما جعل القمة العربية تحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن تعثر عملية المفاوضات بسبب تعنتها واستمرارها في الاستيطان كبديل عن السلام، رغماً عن الإجماع الدولي الواضح على عدم قانونية وشرعية المستوطنات وتعارضها مع أحكام وقواعد القانون الإنساني الدولي وعلى ضررها البالغ على عملية السلام وتحقيق حل الدولتين.

وفي هذا السياق، دعت القمة العربية المجتمع الدولي إلى إطلاق مفاوضات جادة تكون مرجعيتها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي

نظام ديمقراطي وحكم رشيد، قام أمين عام جامعة الدول العربية بعقد عدد من اللقاءات في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٢ نيسان/أبريل الجاري، تمثل أولها في اجتماعه مع الأمين العام للأمم المتحدة والشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس وزراء ووزير خارجية دولة قطر، رئيس اللجنة المشكلة في مجلس وزراء جامعة الدول العربية المعنية بالأزمة السورية، حيث تم التوافق خلاله على التعبير عن القلق البالغ لتدهور الحالة في سوريا عن أي وقت مضى وآثاره على الإقليم وإنه لا بديل للحل السياسي.

وقد أكدت المحادثات الثلاثية، بين الأمين العام للأمم المتحدة وأمين عام جامعة الدول العربية والسيد الأخضر الإبراهيمي، التي عقدت في نفس اليوم، ٢٢ نيسان/أبريل، سبل مساعدة الأطراف السورية لبدء عملية سياسية انتقالية تهدف الوصول إلى سوريا جديدة، يتمتع شعبها بأكمله ومختلف فصائله بالحماية. وقد وجه الأمين العام للأمم المتحدة في هذا اللقاء نداء إلى مجلس الأمن بالتوحد ووضع كل ثقله للتوصل إلى حل سياسي، وأعرب كذلك عن دعمه لجهود السيد الأخضر الإبراهيمي لتحقيق هذا الهدف، وهو ما آمن عليه الأمين العام لجامعة الدول العربية، وهو كذلك ما يطالب به اليوم مجلس الأمن. ومما لاشك فيه أن جميع هذه الجهود يمكن أن تصب في النهاية لتفعيل بيان جنيف، بل وإمكانية تطويره ليتلاءم مع المستجدات التي طرأت منذ إقراره.

وفي النهاية، أود أن أقدم خالص الشكر لتواصل مجلس الأمن مع الجامعة العربية، تأكيدا لما تم الاتفاق عليه في شهر أيلول/سبتمبر الماضي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

السيد أولهاي (جيبوتي) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

عقدت في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣ باعتماد القرار ٥٨٠. وهنا أشير، باختصار ودون الدخول في تفاصيل، إلى الآتي:

أولا، الترحيب بشغل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية مقعد الجمهورية العربية السورية في جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجالسها وأجهزتها إلى حين إجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل حكومة تتولى مسؤوليات السلطة في سوريا.

ثانيا، التأكيد على أهمية الجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي، كأولوية للأزمة السورية مع التأكيد على حق كل دولة، وفق رغبتها، لتقديم كافة وسائل الدفاع عن النفس.

ثالثا، أشاد القرار بالجهود المقدرة التي تقوم بها الدول المجاورة لسوريا والدول العربية الأخرى ودورها في توفير الاحتياجات العاجلة والضرورية للنازحين والتأكيد على ضرورة دعم تلك الدول ومساندتها في تحمل أعباء الاستضافة والعمل على مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم والمساعدة لإيواء وإغاثة النازحين في لبنان، وكذلك في الأردن، وفقا للخطط المقررة من الحكومتين، وكذلك العراق لمواجهة الاحتياجات الضرورية لهؤلاء المتضررين.

رابعا، الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في الأمم المتحدة من أجل إعادة الإنماء في سوريا وتأهيل البنية التحتية الأساسية لجميع القطاعات المتضررة جراء ما حدث من تدمير واسع النطاق.

وبشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في سوريا، أريد هنا التنويه بأن أمين عام جامعة الدول العربية قد عقد اجتماعا في جنيف في الأسبوع الماضي مع المفوض السامي لشؤون اللاجئين، تناول فيه مجمل هذه الأزمة وسبل التعاون بين الجامعة العربية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وتأكيدا على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والجامعة العربية لتحقيق هدف استقرار سوريا واستتباب أمنها في ظل

واللإنسانية الإسرائيلية المنتشرة، ولا يعطي أي إشارة على الانتهاء. ويمكن النظر إلى لجوء الفلسطينيين إلى الإضراب عن الطعام باعتباره رفضاً للإجراء الإسرائيلي القاسي والضار على نطاق واسع المسمى بالاعتقال الإداري، الذي تشرف عليه المحاكم العسكرية، لاعتقال الفلسطينيين إلى أجل غير مسمى، مع خضوع ذلك لمراجعات نصف سنوية.

في هذا المرحلة العصبية، تؤكد منظمة المؤتمر الإسلامي بأن الإجراءات الفورية الرامية إلى الدفاع عن مبادئ الحق والعدل والحرية، وإنفاذ القانون الدولي، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، تشكل كلها التزاماً ومسؤولية يقعان على عاتق مجلس الأمن. وهذا الإجراء ضروري من أجل الحفاظ على احتمالات السلام والإسراع في تحقيقها من خلال ضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال؛ وإيجاد تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)؛ وحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وفي نهاية المطاف، إحلال السلام الدائم في المنطقة الذي من شأنه أن يؤدي إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها.

لا تزال منظمة المؤتمر الإسلامي قلقة للغاية، جراء انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت ضد الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. ولا تعرض فحسب، وفاة الأسير الفلسطيني ميسرة أبو حمدي الشهر الماضي في سجن إسرائيلي السياسات اللاإنسانية والانتهاكات المنهجية التي ارتكبتها الاحتلال الإسرائيلي ضد الأسرى الفلسطينيين، ولكنها تتطلب أيضاً من المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان فيما يخص الأسرى الفلسطينيين، وإنقاذ حياتهم والضغط على إسرائيل لاحترام التزاماتها تجاه

في البداية، أسارع، سيدي الرئيس، بتهنئة بلدكم تهنئة خالصة، وكذلك أنتم وفريقكم، على انضمام رواندا مجدداً إلى مجلس الأمن بعد قرابة ٢٠ عاماً من الإبادة الجماعية. وهو إنجاز رائع، ونحن نحیی أبناء شعب رواندا ونتمنى لهم دوام التمتع الكامل بالسلام والاستقرار.

إن الوضع الراهن المتمثل في المأزق السياسي لا يزال هو الشاغل الأكثر إلحاحاً والتحدي الطويل الأمد لمنظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي. وعلى الرغم من حقائق الواقع الواعدة في أعقاب منح فلسطين مركز دولة لها صفة المراقب بتأييد أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (انظر A/67/PV.44)، تعتقد منظمة التعاون الإسلامي أن الآثار الناجمة عن الفرص الكبيرة الضائعة التي شهدناها غير مواتية بالقطع، وخاصة في ضوء الوضع المزعزع وغير المستقر للغاية في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من تأييد غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للقرار ١٩/٦٧ الذي رفع فلسطين إلى مركز دولة لها صفة المراقب، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تنفيذ السياسات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، عن طريق توسيع المستوطنات وبناء جدار الفصل العنصري واحتجاز الآلاف من الفلسطينيين وفرض حصار غير قانوني على قطاع غزة. وتهدد كل هذه الأنشطة الآن بتقويض آفاق الحل القائم على وجود دولتين ويزعزع الاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، تدعو منظمة التعاون الإسلامي المجتمع الدولي إلى ضمان وقف إسرائيل لسياساتها الاستيطانية وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن احتجاز الفلسطينيين أمر مقلق للغاية. وهذا السيناريو البائس واليائس يتكرر على خلفية الإجراءات القمعية

مسؤولياته والتحرك فوراً لوقف قتل وتدمير وتشريد الشعب السوري، وإيجاد حل سلمي ودائم للأزمة السورية.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً على دعم منظمة المؤتمر الإسلامي وتضامنها الكاملين مع الشعب الفلسطيني في سعيه لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة على أرضه الوطنية، مع القدس الشرقية عاصمة لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد عبد الله المعلمي (المملكة العربية السعودية): أود أن أتقدم لكم أولاً بخالص التهنية على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. كما أود أن أؤكد تأييد بلدي لما ورد أو سيرد في كلمات المتحدثين باسم جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

كما أود أيضاً أن أتقدم بالتعازي إلى الولايات المتحدة الأمريكية على وفاة عدد من الضحايا نتيجة العملية الإجرامية الإرهابية التي وقت في بوسطن خلال الأسبوع الماضي وتأكيد تعاطف الشعب السعودي مع الشعب الأمريكي وإحساسنا بالآلام أسر الضحايا وتمنياتنا للمصابين الذين من بينهم مواطنون سعوديون بالشفاء العاجل الكامل.

لا يزال البحث عن السلام والحل العادل المنصف للقضية الفلسطينية، يبدو سراهاً محيياً للأمال ولا تزال إسرائيل تعبر عن استهتارها واستخفافها بإرادة المجتمع الدولي وتتمادى في التوسع في إنشاء المستوطنات أو الإعلان عن العزم على ذلك، وتستخف بأرواح الأسرى الفلسطينيين في سجونها، وتعرضهم للموت جوعاً وقهرًا مثل مات الشهيد ميسرة أبو

الأسرى الفلسطينيين وفقاً للقانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف، وإطلاق سراحهم فوراً.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تؤكد أن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة يشكل عقاباً جماعياً للسكان المدنيين؛ وله تأثير اجتماعي واقتصادي وإنساني خطير على الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين، ويمثل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، تكرر منظمة المؤتمر الإسلامي مطالبته الراسخة والثابتة بوضع حد فوري للحصار الإسرائيلي غير القانوني واللاإنساني، وفتح جميع المعابر التي تسيطر عليها إسرائيل، للسماح بحرية حركة الأشخاص والبضائع من وإلى قطاع غزة.

إن منظمة التعاون الإسلامي قلقة جداً ازاء الحالة المتدهورة وسفك الدماء المستمر والعنف وتدمير الممتلكات في سوريا، وتشدد على ضرورة الحفاظ على وحدة سوريا وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها. لذلك، تدعو منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الوقف الفوري لأعمال العنف والقتل والدمار، من أجل احترام القيم الإسلامية وحقوق الإنسان، وإنقاذ سوريا من خطر اندلاع حرب أهلية شاملة. إنه لأمر محزن، ومؤلم في الواقع اليوم رؤية تدمير مئذنة المسجد الأموي السورية الشهيرة في حلب، التي بنيت في القرن الثاني عشر.

تحت مظلة المؤتمر الإسلامي النظام السوري على الكف فوراً عن قتل مواطنيه، والانخراط في حوار جدي بين الائتلاف الوطني للثورة السورية وقوى المعارضة وممثلي الحكومة السورية، من أجل تمهيد الطريق لعملية انتقالية من شأنها تمكين الشعب السوري من تحقيق تطلعاته المشروعة للإصلاح الديمقراطي والتغيير.

ومع ذلك، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي، في الوقت الذي تكرر فيه التزامها بالتوصل إلى حل سلمي للأزمة في سوريا، تدعو المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى تحمل

المحتلة. وآن الأوان لأن يعيش الشرق الأوسط إشراقة سلام عادل وشامل ومنصف. وآن الأوان للاجئين الفلسطينيين أن يعودوا من الشتات وأن تتحقق آمالهم وتطلعاتهم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وآن الأوان أن يقطف أبناء المنطقة جميعا ثمار السلام، وأن يعيش أبناؤهم في كنف الأمن والاستقرار، وأن تتحقق لمجتمعاتهم التنمية والرخاء ورغد العيش الذي يستحقونه ويصبون إليه. كفى للعدوان وكفى للاستيطان وكفى للاحتلال.

في سوريا الشقيقة، يتدهور الوضع يوما بعد يوم، حيث قُتل حتى الآن أكثر من ٧٠.٠٠٠ شخص، كما ورد في البيان المشترك للوكالات الإنسانية للأمم المتحدة الصادر هذا الشهر. كما أن المفوض السامي لشؤون اللاجئين قد قدم في الأسبوع الماضي أرقاما مفزعة عن اللاجئين السوريين، حيث توقع أن يصل عددهم إلى أكثر من ٣ ملايين نسمة. وقد أضحت هذه المشكلة تمثل عبئا اقتصاديا لا قبل لدول الحوار به. بل إنها أصبحت تمثل تهديدا خطيرا لأمنها واستقرارها.

لقد أدان العالم، عبر قراراته الصادرة عن الجمعية العامة، النظام السوري الذي لا يزال يسعى جاهدا للحفاظ على سلطته فوق أشلاء الأطفال والنساء والشيوخ والشباب من أبناء الشعب السوري. كما أكدت جامعة الدول العربية، التي تعبر عن ضمير الأمة العربية، عن ضرورة التوصل إلى حل منصف عبر تمكين الشعب السوري من الدفاع عن نفسه والحفاظ على حقوقه وكرامته وتحقيق تطلعاته نحو الحرية. ولقد شهدنا مؤخرا الخطوات الجريئة التي اتخذتها قوى المعارضة السورية نحو توحيد صفوفها وتشكيل الائتلاف الوطني السوري واعتراف أكثر من مائة دولة في العالم به ممثلا للشعب السوري، ومبادرة الجامعة العربية إلى دعوته لشغل مقعد سوريا في الجامعة. ولقد حان الوقت لكي يتولى الشعب السوري موقعه الملائم في المنظمات والهيئات الدولية.

حمديّة خلال الشهر الماضي وقبله الشهيد عرفات جرادات في الشهر الذي سبقه، كما يستمر المستوطنون في الاعتداء على أبناء الشعب الفلسطيني مثل الاعتداء الوحشي الذي تعرض له الطفل مالك عادل الشاعر البالغ من العمر تسع سنوات، حيث قامت سيارة بعض المستوطنين بدهسه يوم التاسع من آذار/مارس ٢٠١٣.

إن المملكة العربية السعودية تطالب مجلسكم الموقر بالتحرك لحماية الأسرى، وتدعو مجلس حقوق الإنسان والصليب الأحمر الدولي والمنظمات الإنسانية والحقوقية إلى العمل على تفقد أوضاع الأسرى الفلسطينيين وإبراز ما يتعرضون له من انتهاكات لحقوقهم السياسية والإنسانية والجسدية وما يقابلون به من إهمال يصل حد الإحرام، كما نطالب المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل احترام حقوق الأطفال ونلفت الانتباه إلى تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٣، الذي أشار صراحة إلى العقوبات الوحشية غير الإنسانية التي تفرضها إسرائيل وجنود الاحتلال على الأطفال الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية.

لا تزال المملكة العربية السعودية والدول العربية جميعا تتمسك بجيار السلام، باعتباره خيارا استراتيجيا، وقد أثبتت المملكة العربية السعودية والدول العربية حسن نواياها عندما تقدمت بمبادرة السلام العربية في عام ٢٠٠٢، إلا أن ممارسات إسرائيل العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني وتهديدها المتواصلة للحرم القدسي الشريف وانتهاكها لحرمة، تؤدي إلى تضائل آمال السلام وتقلص فرص حل الدولتين الذي تعارف عليه العالم، وبموجبه تقوم الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على أراضي فلسطين التي احتلتها إسرائيل في حزيران/يونيه ١٩٦٧ ووفقا لخطوط الرابع منه.

لقد آن الأوان لأن ينتهي الاحتلال الإسرائيلي لأراضي فلسطين، وللجولان العربي السوري، وللأراضي اللبنانية

إن بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها بصورة غير قانونية على الأرض المحتلة الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، لا يزالان يشكلان أكبر تهديد مباشر لحل الدولتين. وتناشد البرازيل مرة أخرى إسرائيل أن تقوم بوقف جميع أنشطة بناء المستوطنات فوراً وبدون شروط، وتعيد النظر في قرارها المتعلق بالبناء في ما يسمى بالمنطقة "هأء - ١"، وتفكك جميع الوحدات الاستيطانية. إن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وهي تشكل عائقاً كبيراً للسلام وتسهم في إطالة الصراع الإسرائيلي - العربي إلى أجل غير مسمى. ويجب علينا أن نتذكر بأن إسرائيل، باعتبارها أقوى الأطراف وبصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، تتحمل أكبر قدر من المسؤولية عن اتخاذ الخطوات اللازمة بغية إحراز التقدم بشأن إحلال السلام.

وقد تابعت البرازيل ببالغ الاهتمام وقدر كبير من الأمل الزيارة التي قام بها مؤخراً رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما، إلى إسرائيل وفلسطين، والمحادثات اللاحقة بين وزير الخارجية جون كيري وقادة المنطقة. ونأمل أن يتصدر استئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية على نحو فعال، مرة أخرى، أولويات جميع الأطراف المعنية. ونحث الإسرائيليين والفلسطينيين على اغتنام الزخم الذي تأمل البرازيل أن يتم إيجاده قريباً، وإبداء العزم السياسي اللازم لتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتواصلة الأجزاء وقابلة للبقاء، داخل حدود عام ١٩٦٧، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل،

وعلى الرغم من أن التدابير الاقتصادية وحدها لا يمكن أن تحل محل إحراز التقدم على الساحة السياسية، فإننا على اقتناع بأن تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة في فلسطين أمر أساسي لتوطيد الدولة وبناء أساس قوي للسلام الدائم.

لقد قال الشعب السوري كلمته، بل أطلقها صرخة مدوية حينما أكد على ضرورة رحيل هذا النظام الذي فقد شرعيته عندما تناول على أرواح مواطنيه. وإن البحث عن حل منصف في سوريا يجب أن يبدأ بإتاحة الفرصة للشعب السوري لكي يفتح صفحة جديدة تشرق معها عليه شمس الحرية ويمارس بها حقه في اختيار قيادته وممثليه بعيداً عن سلطة هذا النظام وجبروته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة دانلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية، والممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن دولة فلسطين على بيانهما.

بينما نبدأ الربع الثاني من عام ٢٠١٣، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط مصدر قلق بالغ للعالم. فعملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين ما زلت في حالة جمود خطيرة. والحالة في سوريا آخذة في التدهور، وتداعياتها على جيران سوريا تزداد خطورة، إذ يمكن أن تتحول إلى أزمة إنسانية واسعة النطاق.

وعلى الرغم مما يحدونا من آمال كبيرة بأن تسود في نهاية المطاف الظروف الملائمة لاستئناف المفاوضات على حل الدولتين، فإن استمرار احتلال فلسطين يطيل إلى أجل غير مسمى أوجه انعدام اليقين وعدم الاستقرار وانعدام الأمن التي تضر كثيراً بالفلسطينيين والإسرائيليين. وهذه حالة لا تطاق، ويجب علينا أن نحقق التقدم صوب دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وسيعود ذلك بالنفع على الإسرائيليين والفلسطينيين والعالم قاطبة، لأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يشكل أحد أشد التحديات خطورة على السلم والأمن الدوليين.

بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، ونكرر تأكيد رأينا المتمثل في أهمية انضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إذا أريد إنهاء العنف، فيجب على جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما من له تأثير كبير على الأطراف، السعي بنشاط إلى إقناع جميع الأطراف أنه لا يوجد حل عسكري للصراع وأن عليها أن تجري عملية تفاوض بقيادة سورية. لهذا الغرض، من الأهمية بمكان وقف تدفق الأسلحة إلى سوريا، الأمر الذي يزيد من التصور الخاطئ بأن الانتصار إمكنية واقعية. وفي الوقت نفسه، لا يزال المدنيون يتحملون العبء الأكبر للحسابات السياسية المشكوك فيها.

ونشيد بعمل الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، السيد الأخضر الإبراهيمي. تأسف البرازيل لأن الخلافات السياسية قد حالت دون انخراط هذه الهيئة في تنفيذ البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا في حزيران/يونيه ٢٠١٢. فالعناصر الواردة فيه توفر المبادئ التوجيهية لعملية مفاوضات قابلة للاستمرار من شأنها تمهيد السبيل إلى إنهاء الأزمة وتلبية المطالب المشروعة للشعب السوري من أجل تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتوفير الفرص الاقتصادية، مع الحفاظ على استقلال سوريا وسلامتها الإقليمية. ولا نزال نؤمن بإيمان راسخا بأن عملية انتقالية بقيادة سورية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الحوار الوطني الشامل. وفي هذا السياق، ينبغي أن نصغي بعناية إلى الاقتراح الذي قدمته غواتيمالا للاجتماع الثاني لمجموعة العمل المعنية بسوريا التي مقرها جنيف.

في ضوء التدهور الخطير للحالة الإنسانية في سوريا، لا تزال البرازيل تحث جميع الأطراف على تيسير إمكانية الوصول الفوري والأمن وبدون عائق للمنظمات الإنسانية إلى جميع المحتاجين. ونشيد بالمساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين السوريين من البلدان المجاورة. ما فتئت البرازيل تسهم ماليا عن طريق مفضضة

وعلى نفس المنوال، يمكن للحوار الفعال بين المجتمعين المدنيين الإسرائيلي والفلسطيني وحكومتيهما، وفيما بينهما، أن يسهم إسهاما كبيرا في جهود السلام. والواقع أن العديد من منظمات المجتمع المدني من الجانبين تشكل مصدر أمل في السعي إلى إحلال السلام. ومن الأهمية بمكان إعطاء التمثيل الكافي لمنظمات المجتمع المدني التي تركز جهودها لتحقيق المصالحة والتضامن والسلام المستدام. وينبغي أن تحظى باهتمام أكبر من لدن المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومجلس حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها فرادى الجهات الفاعلة للتوصل إلى استئناف مفاوضات السلام، يجب على مجلس الأمن أن ينهض بمهمة مسؤوليته المستندة إلى الميثاق لتعزيز السلام في الشرق الأوسط، كما يفعل في الوقت الراهن في كثير من أجزاء أخرى من العالم.

وإذا انتقل إلى سوريا، أود أن أعرب عن استيائنا لاستمرار العنف بلا هوادة ضد المدنيين ولتدمير بلد شقيق حيث ببساطة يشهد صراعا طال أمده أكثر مما ينبغي كما أسفر عن خسائر جسيمة جدا. يجب أن ينتهي الصراع. تؤكد البرازيل مجددا إدانتها القوية والقاطعة لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي ترتكبها جميع الأطراف. وكما دأبنا على الإشارة، فإن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الحكومة السورية. وفي الوقت نفسه، نشير إلى أنه يجب على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها بوقف العنف والامتنال التام للتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

تنظر البرازيل بعين القلق البالغ إلى الإدعاءات بأن الأسلحة الكيميائية قد يكون تم استخدامها في سوريا. نعتقد أنه من الضروري معالجة هذه المسألة وفقا للإجراءات القانونية المقررة، بصورة نزيهة وشفافة. نذكر بالتزام سوريا بموجب

ودنًا بشدة في كاراكاس، المستوطنات وطالبنا بإزالتها. كما طلبنا إلى المجلس والأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة الاضطلاع بمسؤولياتهم لكفالة وضع حد لبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأعرب الاجتماع الذي عقد في كاراكاس عن اسفه إزاء سوء معاملة السجناء الفلسطينيين، الذين يحتجزون في كثير من الأحيان بدون محاكمة، ما يؤدي إلى إضرابات عن الطعام وحوادث وفيات. كما طالبت الوفود المشاركة بالإفراج الفوري عن جميع السجناء، بمن فيهم الأطفال والنساء والمسؤولون المنتخبون، والأشخاص المحتجزون قبل اتفاقات أوسلو والمعتقلون بدون محاكمات.

وأعربنا عن تفاؤلنا بأن اعتماد الجمعية العامة القرار ١٩/٦٧ سوف يعجل الزخم في المجلس نحو العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة. واعتبرنا التصويت الذي جرى في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ نوعاً من التصويت على الثقة، حيث تحقق فلسطين معايير الميثاق لإقامة الدولة، وهي على أهبة الاستعداد للاضطلاع بالمسؤوليات التي تقترب عضوية الأمم المتحدة. ولذلك دعونا الدول التي تعترف بفلسطين في الأمم المتحدة إلى إقامة علاقات دبلوماسية معها.

وأكدنا على أن دولة فلسطين قد تستفيد من آليات تسوية المنازعات لدى محكمة العدل الدولية، وأيدنا أي إجراء تتخذه فلسطين من أجل المشاركة الكاملة وبصورة فعالة وبناءة في أعمال الأمم المتحدة ومؤتمراتها، بما في ذلك، على سبيل المثال، توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك نظام روما الأساسي. كما دعونا المجتمع الدولي بشكل قاطع إلى دعم الوحدة الفلسطينية.

أخيراً، تقرر في اجتماع كاراكاس أن نطلب إلى الجمعية العامة إعلان ٢٠١٤ سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وإطلاق حملة عالمية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة، وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير

الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للتخفيف من محنة اللاجئين والمشردين داخلياً. يجب إيلاء النظر أيضاً إلى رفع جميع الجزاءات الانفرادية التي تؤثر على حياة السكان المدنيين، تماشياً مع التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

وختاماً، أود أن أتكلم بإيجاز بشأن لبنان. تتني البرازيل على الرئيس سليمان وعلى الحكومة اللبنانية لمواصلتهما الالتزام بسياسة النأي بالنفس. وندعو الأطراف في سوريا والجهات الفاعلة في لبنان للتعاون الفعال مع الحكومة اللبنانية في جهودها الرامية إلى الحفاظ على هذه السياسة الهامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطيت الكلمة الآن لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد ديالو (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن أحر التهاني لكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ما من شك في أنه في اليوم حيث سيجري تقييم النتائج سوف يذكر المجتمع الدولي الزخم الإيجابي الذي وفرتموه لهذه الهيئة.

إنني أقدر هذه الفرصة لأتشاطر مع المجلس نتائج المداولات التي أجرتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بشأن هذه المسألة المركزية في ولايتها. دعت اللجنة، في اجتماع عقده بكاراكاس، فتزويلاً يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل، بناء على دعوة من الحكومة الفنزويلية، المجتمع الدولي إلى إعادة إجراء الحوار مع إسرائيل ودولة فلسطين، وإزالة العوائق التي تعترض المفاوضات. ودعونا إلى تنشيط المجموعة الرباعية، التي ينبغي أن تنسق مع الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية وأن تقدم تقريراً إلى المجلس عن الجهود المبذولة وعن التقدم المحرز.

والاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية، غير القانونية بموجب القانون الدولي، تشكل عقبة أمام السلام وتقوض قابلية حل الدولتين للحياة. والاتحاد الأوروبي يذكر بانشغاله منذ أمد طويل إزاء توسع إسرائيل في استخدام الاحتجاز الإداري دون التهامات رسمية.

ويجب اغتنام الفرصة الجديدة للسلام، وألا يقتصر الأمر على مجرد إقناع الطرفين بالعودة إلى طاولة المفاوضات. ولا بد من زيادة الثقة المتبادلة بين الطرفين. وإيجاد إطار مناسب، بما في ذلك المعايير، مطلوب بشدة كيما تتوفر للمفاوضات فرصة للنجاح في إطار زميني معقول.

والاتحاد الأوروبي مستعد لتقديم دعم فعال وملمووس لهذه الجهود بكل الأدوات المتاحة له. وتركيز الاتحاد الأوروبي في الأشهر الأخيرة على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - وخاصة في المنطقة جيم بالضفة الغربية - أمر يوافق تماما الخيارات والمبادرات قيد النقاش حاليا. والاتحاد الأوروبي مستعد لرفع دعمه إلى المستوى التالي للمساعدة على ضمان نجاح المفاوضات الموضوعية المباشرة حال استئنافها بين الطرفين. ومن نفس المنطلق، يؤيد الاتحاد الأوروبي بالكامل الجهود الحالية الرامية لتحقيق مصالحة فلسطينية تحت قيادة الرئيس عباس، وفق المبادئ التي عبر عنها في خطابه في ٤ أيار/مايو ٢٠١١.

والاتحاد الأوروبي يدين بأقوى العبارات إطلاق الصواريخ من غزة والاعتداءات بالصواريخ ضد مدينة إيلات الإسرائيلية مؤخرا، ويؤكد من جديد التزامه الأساسي بأمن إسرائيل. ومن الأهمية الحيوية أن تنفذ جميع أجزاء الاتفاق بشأن وقف الأعمال القتالية. وعلى نفس المنوال، يحث الاتحاد الأوروبي مرة أخرى، أيضا على التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بجميع أحكامه. والاتحاد الأوروبي سيواصل العمل أيضا للحد من الأفعال على أرض الواقع التي تهدد نجاح عملية المحادثات المستأنفة بالخطر.

القابلة للتصرف، وتشجيع التوصل إلى سلام تفاوضي عادل ودائم وشامل. وتلك، سيدي، هي القرارات التي اتخذناها في كاراكاس والتي ترغب اللجنة، من خلالي، في نقلها إليكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير - هارتغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلد المنضم، كرواتيا؛ والبلدان المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والبلج الأسود؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب، ألبانيا والمرشح المحتمل للانضمام.

أود أن أستهل بياني بعملية السلام في الشرق الأوسط. إن إنهاء النزاع يمثل مصلحة أساسية للاتحاد الأوروبي وللأطراف نفسها والمنطقة الأوسع. ولهذا السبب، يكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على إلحاح تجديد جهود السلام الهيكلية والموضوعية في عام ٢٠١٣.

ويثني الاتحاد الأوروبي على الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة حاليا لتيسير هذه العملية، بما في ذلك الالتزام الشخصي للرئيس أوباما ووزير الخارجية كيري، ويؤيد تلك الجهود، ويحث الأطراف على المشاركة بحسن نية وبالإرادة السياسية المطلوبة. والاتحاد الأوروبي يذكر بالأهمية الخاصة لمبادرة السلام العربية التي توفر دعما إقليميا لتسوية سلمية إسرائيلية - فلسطينية شاملة.

والاتحاد الأوروبي يدرك العقبات التي تقف في طريق سلام شامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولكنه يؤمن أيضا بأنه يمكن تحقيق انفراجة حاسمة، وأنها يجب أن تحدث عاجلا. فانتظار ما يفترض أن تكون ظروفها أفضل ليس بخيار مطروح، لأن الوقت متاح لتنفيذ حل الدولتين يوشك على الانتهاء.

قوات النظام بالقرب من دمشق، راح ضحيتها ١٠٩ أشخاص على الأقل - العديد منهم من المدنيين - وذلك في ضاحية وأحدة، هي جديدة الفضل.

والاتحاد الأوروبي يذكر بأن آخر تقرير للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، يؤكد ارتكاب جرائم ضد البشرية وجرائم حرب في سوريا. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على ضرورة امتثال جميع الأطراف في الصراع للالتزامها باحترام القانون الدولي الإنساني - بما في ذلك حماية المرافق الطبية والعاملين فيها والمرضى - ومساءلة من هم في موقع المسؤولية ولم يلتزموا بذلك. ويذكر الاتحاد الأوروبي بضرورة عدم السماح بالإفلات من العقاب على أي من تلك الانتهاكات والخروقات.

إن سوريا لم تستجب لنداءات المجتمع الدولي المتكررة لضمان المساءلة بإجراءات وطنية. ولذلك، يود الاتحاد الأوروبي أن يذكر بأنه يمكن لمجلس الأمن أن يحيل الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية في أي وقت، وفقا للطلب الوارد في الرسالة السويسرية الموجهة إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. والاتحاد الأوروبي يطالب مجلس الأمن بالتصدي بشكل عاجل للحالة في سوريا من كل جوانبها بما فيها هذه المسألة.

إن جهودنا مستمرة من أجل التوصل إلى حل سياسي ذي مصداقية من خلال انتقال سياسي يقوده السوريون يقوم أساسا على بلاغ جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ويفضي إلى سوريا ديمقراطية ومسالمة لجميع السوريين. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء الائتلاف الوطني السوري، الذي يقبله الاتحاد الأوروبي كممثل شرعي للشعب السوري، كخطوة أساسية إلى الأمام. ونحن نؤيد بالكامل جهود المبعوث الخاص المشترك الإبراهيمي والمقترحات التي قدمها في ٢٩ كانون الثاني/يناير. وفي إحاطته الإعلامية قبل

والاتحاد الأوروبي يفهم أن سلام فياض قرر أن يستقيل من منصب رئيس الوزراء الفلسطيني، إلا أنه سيبقى على رأس حكومة لتصريف الأعمال، في الوقت الحالي. والاتحاد الأوروبي يشيد به لما حققه من نتائج ملموسة في بناء المؤسسات وتعزيز سيادة القانون في السنوات الست الماضية، حيث واجهته في ذلك تحديات حمة.

والاتحاد الأوروبي، أكبر المانحين للسلطة الفلسطينية، يذكر بأنه اضطلع بدور كبير في تحقيق تلك الإنجازات، ما أدى بالمؤسسات المالية الدولية إلى إعلان أن السلطة الفلسطينية قد تجاوزت العتبة المطلوبة لدولة تؤدي وظائفها. والاتحاد الأوروبي يؤكد في هذا المجال على أهمية الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية ونجاحاتها الاقتصادية. ويؤكد على ضرورة تحويل إيرادات الضرائب والجمارك الفلسطينية بالكامل وعلى أساس منظم.

وما أن يتم التوصل إلى اتفاق ينهي هذا الصراع أخيرا، بعد أن دام عقودا، سيفتح الباب لتعميق وتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجميع بلدان المنطقة، بما يعود بالنفع على جميع المعنيين، ويسهم في آفاق جديدة من السلام والرخاء في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

اسمحوا لي الآن، سيدي، أن أنتقل إلى الحالة في سوريا. فالإحاطات الإعلامية الإنسانية المقدمة في الأسبوع الماضي في هذا المجلس (انظر S/PV.9649) رسمت صورة مروعة، وأكدت مرة أخرى حجم معاناة المدنيين، وبينهم نساء وأطفال، ثنا للقتال. والاتحاد الأوروبي يذكر بأن النظام السوري يتحمل المسؤولية الأساسية عن العنف المستمر، ويدين الانتهاكات والخروقات الواسعة النطاق والممنهجة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومافتتنا نشهد القصف العشوائي بالأسلحة الثقيلة والقذائف الجوية وصواريخ سكود من جانب النظام السوري؛ وسمعنا مؤخرا أنباء عن مجزرة أخرى قامت بها

تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع المناطق في البلد، بما في ذلك المناطق التي لا تصل إليها المعونة الإنسانية في الوقت الحالي.

وتقتضي الحالة الميدانية المعقدة علاوة على صعوبة الوصول إلى المحتاجين، أن يعمل الاتحاد الأوروبي مع الائتلاف الوطني السوري بهدف تكييف الاستجابة مع الاحتياجات الحقيقية للسكان داخل سوريا. ويحث الاتحاد الأوروبي أيضا النظام في دمشق على السماح بإيصال المساعدة الإنسانية بجميع الطرق بصورة أكثر فعالية، من أجل الوصول إلى جميع السكان المحتاجين، بما في ذلك عبر الحدود، فضلا عن السماح للجهات الفاعلة الإنسانية بالعمل على نطاق أوسع في سوريا. ونرحب بتمكن مجلس الأمن من التوصل إلى اتفاق بشأن إرسال رسائل مشتركة في ذلك الصدد في نهاية المطاف، عقب موافاته عن الحالة الإنسانية. غير أنه لا يزال يتعين على المجلس القيام بالمزيد من العمل في هذا الشأن.

لقد امتد الصراع السوري بالفعل إلى خارج الحدود السورية. ولا تزال الأزمة تتصاعد على نحو هائل ويصعب التنبؤ به، علاوة على قدرتها الهائلة على زعزعة استقرار المنطقة بأسرها. ونحث مجلس الأمن على متابعة الحالة في لبنان والأردن والعراق وتركيا وغيرها من البلدان المهتدة بامتداد الصراع إليها على نحو وثيق. ويذكر الاتحاد الأوروبي بالتزام السلطات السورية باحترام سيادة الدول المجاورة وسلامتها الإقليمية، ويدين الانتهاكات لتلك المبادئ.

وأخيرا، يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق عميق إزاء الادعاءات المتعلقة باحتمال أن تكون الأسلحة الكيميائية استخدمت في سوريا. ونشدد في هذا الصدد على أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية - سواء من جانب الدول أم من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول - يعتبر تصرفا بغيضا، ولا بد من إدانته دون تحفظ. وقد وجه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه رسالة إلى الأمين العام، يرحب فيها بالقرار الذي اتخذته بشأن

أيام تحديدا، أكد أن مبادرة الحوار التي اقترحتها في شباط/فبراير الشيخ معاذ الخطيب ينبغي تطويرها لا إغفالها.

والاتحاد الأوروبي يشجعه قبول الائتلاف لمبدأ العملية السياسية تحت ظروف ذات مصداقية. ومن الأهمية بمكان أن تعمل جميع قوى المعارضة السورية بشكل موحد صوب تحقيق انتقال ديمقراطي في سوريا، وذلك في الإطار الشامل للائتلاف الوطني السوري.

يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل مع الرئيس المؤقت، السيد جورج سابر، تحقيقا لتلك الغاية. ونرحب في ذلك الصدد أيضا بافتتاح مكتب الائتلاف الوطني السوري في نيويورك.

وإلى جانب الإجراءات الدبلوماسية التي يتخذها الاتحاد الأوروبي من أجل إيجاد تسوية سياسية، فهو مانح رائد للأنشطة الإنسانية في سياق الصراع السوري، في إطار استجابة دولية على نطاق أوسع. وقد بلغت القيمة الإجمالية لاستجابة الاتحاد الأوروبي للأزمة - بما في ذلك التعهد بتقديم الدعم - ما يقرب من ٨٠٠ مليون يورو، تعهد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بتوفيرها. غير أن ذلك المبلغ لا يزال غير كاف لتلبية احتياجات العدد المتزايد من الأشخاص المحتاجين. ونحن ممتنون بصفة خاصة لحكومات وشعوب البلدان المجاورة لسوريا لما أبدته من سخاء. وندعو الدول الأعضاء إلى الوفاء بتعهداتها، بما في ذلك الالتزامات التي تم التعهد بها مؤخرا في مؤتمر الكويت.

بيد أن المال ليس إلا جانبا واحدا من جوانب المشكلة. وبالنظر إلى تدهور الحالة بوتائر متسارعة، وتصاعد الخطر على الاستقرار العام في المنطقة، فإن المطلوب هو تقديم المعونة إلى جميع المحتاجين بصورة فعالة وعلى وجه السرعة. وكما طلبت وكالة الأمين العام، أموس، في البيان الذي أدلت به أمام المجلس الأسبوع الماضي (انظر S/PV.6949) فسيخذ الاتحاد الأوروبي الخطوات اللازمة تمشيا مع المبادئ الإنسانية، بهدف

وتهيب اليابان مرة أخرى بفلسطين أن تشرع في استئناف مفاوضات مباشرة مع إسرائيل فوراً، وعدم استخدام مركز الدولة المراقبة غير العضو، الممنوح لها بموجب قرار الجمعية العامة للتصرف على نحو قد يعوق المفاوضات المباشرة مع إسرائيل أو يؤثر عليها سلباً. ونطلب من فلسطين توخي الحكمة في تصرفاتها، من قبيل السعي إلى نيل العضوية في المنظمات الدولية، لأن من شأن ذلك التصرف أن يؤثر سلباً على احتمالات استئناف المفاوضات.

وينبغي أن تحمد إسرائيل من جانبها أنشطتها الاستيطانية في القدس الشرقية والضفة الغربية. ويشكل تحويل الإيرادات الضريبية التي تحصلها إسرائيل بالنيابة عن السلطة الفلسطينية مهمة ضرورية ينبغي لإسرائيل القيام بها لأجل ضمان الاستقرار المالي للسلطة الفلسطينية. وتعرب اليابان في هذا الصدد، عن تقديرها لاستئناف إسرائيل لتلك التحويلات في آذار/مارس.

وفيما يتعلق بمسألة السجناء الفلسطينيين، فإن اليابان تشعر بالقلق من أن تؤدي هذه المسألة إلى زيادة نقمة الفلسطينيين، الأمر الذي يؤثر سلباً على عملية السلام. ونأمل أن تشرع الإدارة الإسرائيلية الجديدة في تهيئة الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات بطريقة مجدية.

وفيما يتعلق بالحالة في غزة، فإن اليابان تشعر بالقلق إزاء إطلاق الصواريخ المتقطع على إسرائيل في الآونة الأخيرة، على الرغم من وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه مصر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ونحث جميع الأطراف المعنية على احترام وقف إطلاق النار من أجل تحقيق التهدئة بصورة دائمة في غزة.

وينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يشرع في تعبئة الوسائل السياسية والاقتصادية المتاحة له لمساعدة إسرائيل وفلسطين على التغلب على خلافاتهما وإحراز تقدم كبير هذا العام. وترحب اليابان بتجديد الالتزام من جانب الولايات المتحدة بعملية السلام، عقب الزيارة التي قام بها الرئيس أوباما إلى

الشروع في التحقيق في تلك المسألة. وما زلنا مقتنعين بأن خطورة الادعاءات المثارة هذه تستدعي إجراء تحقيق مستقل ومحيد فيها، وأن يبدأ هذا التحقيق في وقت مبكر وينبغي أن يغطي جميع الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. ويجب أن تتعاون جميع الأطراف في سوريا، وخصوصاً النظام السوري، بشكل كامل مع التحقيق، بما في ذلك تمكين المحققين من الوصول دون عائق. ويجب على تلك الأطراف أيضاً ضمان سلامة وأمن مخزونات الأسلحة الكيميائية ريثما تدمر بطريقة يمكن التحقق منها على نحو مستقل تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر بأنه يرجى من جميع المتكلمين الحرص على ألا تتجاوز مدة بيانات جميع المتكلمين أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوميموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر السفير يوجين - ريتشارد غاسانا، الممثل الدائم لرواندا، على قيادته لعقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أن أعرب عن تقديري أيضاً للسيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، لإحاطته الإعلامية الشاملة.

لقد تفهمت اليابان منذ وقت طويل تطلعات الفلسطينيين إلى إقامة دولتهم المستقلة، وتؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وعليه، تؤيد اليابان حل الدولتين، الذي تتعايش بموجبه إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقلة في المستقبل، جنباً إلى جنب، في سلام وأمن. وقد صوتت اليابان - استناداً إلى ذلك الموقف - مؤيدة لقرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

وأود الآن أن أتناول المسألة السورية. فاليابان تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الخطيرة والمتدهورة في سوريا، وتعرب عن استيائها العميق من موت العديد من آلاف الأشخاص نتيجة لاستمرار العنف. وقد كانت الإحاطات الإعلامية التي قدمتها المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة إلى المجلس في الأسبوع الماضي (S/PV.6949) مناسبة أخرى للاستماع إلى إفادات مؤسفة عن الحوادث المأساوية التي تحدث في الميدان كل يوم هناك.

وتكرر اليابان، بصفتها عضوا نشطا في مجموعة أصدقاء الشعب السوري، دعوتها الأطراف كافة إلى وقف العنف وانتهاكات حقوق الإنسان فورا، وتدين السلطات السورية لعدم وفائها بالتزاماتها ومسؤولياتها عن حماية مواطنيها.

وليس من الواقعية في شيء أن نتوقع عملية انتقال سياسي مع بقاء الرئيس الأسد في السلطة. وفي الوقت ذاته، علينا أن نتعامل مع التهديدات التي يشكلها المتطرفون. ومن هذا المنطلق، تدعم اليابان الجهود الدبلوماسية التي يقوم بها السيد لخضر الإبراهيمي، الممثل المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن سوريا، وتأمل أن يتمكن الائتلاف الوطني السوري، الذي يعترف به المجتمع الدولي اعترافا واسعا ممثلا شرعيا للشعب السوري، من توطيد قاعدته ليضطلع بدور رئيسي في النهوض بعملية انتقال سياسي يقودها السوريون بأنفسهم.

ومن دواعي أسفنا أن مجلس الأمن لم يقوم حتى الآن باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق عملية الانتقال السياسي في سوريا، بالرغم من مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وفي ظل هذه الظروف، سننظر بإيجابية في مبادرة قطر الرامية إلى سلوك طريق الجمعية العامة للتأكيد على الضرورة الملحة لوقف العنف واستكشاف حل سياسي يقوم على بيان حنيف (S/2012/523، المرفق).

فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، تحت اليابان السلطات السورية على الامتناع عن استخدامها، أو نقلها إلى جهات

المنطقة في آذار/مارس ٢٠١٣. ونحن بحاجة في هذه المرحلة الحرجة إلى التعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة العربية وغيرها بطريقة أكثر فعالية. وفي ذلك السياق، تجدد اليابان التزامها بالإسهام الفعال - عبر التعاون مع الولايات المتحدة والبلدان العربية، والمجموعة الرباعية، والشركاء الآخرين - تحقيقا لتلك الغاية.

وما تزال اليابان ملتزمة بالمساعدة في جهود بناء الدولة الفلسطينية منذ اتفاقات أوسلو. وقدمت اليابان خلال السنة المالية الماضية مساعدة بمبلغ ٨٥ مليون دولار تقريبا، بما في ذلك دعم ميزانية السلطة الفلسطينية، فضلا عن دعم جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وما زلنا نواصل أيضا تلبية احتياجات المجتمعات المحلية الضعيفة في القدس الشرقية والمنطقة جيم وقطاع غزة، عن طريق تنفيذ مختلف المشاريع في مجالات مثل خلق فرص العمل والمشاركة الاجتماعية للشباب، وتعليم الأطفال، والخدمات الصحية والنظافة الصحية.

وتواصل اليابان أيضا تعزيز التعاون الإقليمي. وما تزال مبادرة "ممر السلام والرخاء" تحرز تقدما مطردا منذ عام ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت اليابان إطارا جديدا للتعاون بين بلدان شرق آسيا بهدف مساعدة الجهود الإنمائية الفلسطينية عبر الاستضافة المشتركة - مع فلسطين - للمؤتمر الأول بشأن التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية، المعقود في طوكيو في شباط/فبراير ٢٠١٣. وعلى سبيل المتابعة، فإن من المتوقع عقد اجتماع بين وكالات المعونة والبلدان المشاركة واجتماع آخر لقادة الأعمال التجارية خلال هذا العام. ونرى أن في الإمكان توليد الآثار المترتبة عبر مبادرة الولايات المتحدة الجديدة، التي أعلن عنها وزير الخارجية، جون كيري، مؤخرا بشأن توسيع الأعمال التجارية في الضفة الغربية.

هذا الإنجاز، وتأكيد الاعتراف الدولي بفلسطين دولة مستقلة ذات سيادة على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف. إن تمادي إسرائيل، القوة المحتلة، في نشاطاتها الاستيطانية التوسعية وغير القانونية والمنهجة في عمق أراضي الضفة الغربية ومدينة القدس الشرقية وما حولها، خاصة بعد قبول فلسطين دولة مراقبا غير عضو في الأمم المتحدة، ومواصلة طردها للسكان العرب من منازلهم، ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم الخاصة والعامة، لهو دليل صارخ على عدم جدية ادعاءات إسرائيل في الرغبة في تحقيق السلام، وإمعانها منها في إضعاف مقومات الدولة الفلسطينية المقبلة وسلطتها الوطنية. وتعتبر هذه الممارسات شاهدا على فداحة الانتهاكات القانونية والإنسانية والسياسية التي ترتكبها إسرائيل، القوة المحتلة، وعدم احترامها لتعهداتها الدولية.

تجدد الإمارات العربية المتحدة إدانتها لكل الممارسات الإسرائيلية الخطيرة، التي تسببت في تعثر الجهود الإقليمية والدولية الرامية لاستئناف مفاوضات السلام، وأدت إلى مفارقة حالة الاحتقان والتوتر، وعدم الاستقرار في المنطقة ككل. وتجدد مطالبتها المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، بتحمل كامل مسؤولياته وفق ميثاق الأمم المتحدة، لحمل إسرائيل على الوقف الفوري لسياساتها غير المشروعة، وممارساتها اللاإنسانية، وتوفير المناخ الملائم والكفيل بالاستئناف العاجل لمفاوضات السلام بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وعاجلة ودائمة للقضية الفلسطينية، على مبدأ حل الدولتين المنصوص عليه في خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء الوضع الإنساني والاقتصادي الصعب الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة، نتيجة استمرار الحصار وإغلاق المعابر الذي تفرضه إسرائيل، وتسبب في كارثة إنسانية واسعة، في انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية

فاعلة من غير الدول أيا كانت الظروف. ودعما لتحقيق الأمين العام في كل مزاعم استخدام الأسلحة، تطالب اليابان بضرورة أن تمنح السلطات السورية فريق التحقيق حق الوصول الكامل وبدون عراقيل.

وأخيرا، ثم حاجة ملحة لمعالجة الحالة الإنسانية التي تتردى بسرعة في سوريا. وتحت اليابان جميع الأطراف في سوريا على ضرورة أن تكفل وصول منظمات المعونة إلى المحتاجين وصولا سريعا وبدون عوائق، وأن تتعاون تعاوننا تاما مع الأمم المتحدة والمنظمات المعنية لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية. لا بد أيضا من تحسين حالة التمويل. وأود أن أعلن أن اليابان قدمت من ذي قبل مبلغ ٦٥ مليون سبق أن تعهدت بها في المؤتمر الرفيع المستوى للمانحين لدعم الحالة الإنسانية في سوريا، المعقود في الكويت في كانون الثاني/يناير. ونتيجة لذلك بلغ إجمالي المساعدات اليابانية الآن ٨٠,٥ دولار. وسنظل ملتزمين بالمساهمة المؤثرة في الجهود الدولية ونحض البلدان المانحة الأخرى على فعل الشيء نفسه.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): أهنتكم على رئاستكم للمجلس لهذا الشهر.

تظل القضية الفلسطينية في صدارة القضايا المصرية في منطقة الشرق الأوسط، وجوهر الصراع العربي الإسرائيلي. وليس حديثا القول إن إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، الذي مضى عليه أكثر من ستة عقود، لن ينتهي إلا بانتهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية ونيل الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة التي أفرقتها الشرعية الدولية، بما فيها حقه الطبيعي في دولة مستقلة ذات سيادة متكاملة ومتماسكة جغرافية.

لقد حققت دولة فلسطين إنجازا تاريخيا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي حين اعترفت بها دولة مراقبا غير عضو في الأمم المتحدة بتأييد غالبية الدول الأعضاء، ونأمل البناء على

الإسلامية الإيرانية على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ التزاماتها الدولية، وتبديد كل المخاوف والشكوك حول برنامجها النووي، ونأمل في حل سلمي لهذا الأزمة، يضمن إبعاد التوترات والأزمات عن منطقتنا، ويضمن شفافية البرنامج النووي الإيراني، ويؤكد طابعه السلمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): تحتل إسرائيل أرضاً عربية في فلسطين وسوريا ولبنان، لكن المفارقة أن أحداً لم يحرك ساكناً دولياً لإنهاء هذا الاحتلال فعلاً.

وأن حمية البعض لاعتماد قرارات تحت الفصل السابع في مجلس الأمن لم تبرز أبداً عندما تعلق الأمر بإسرائيل واحتلالها هذا للأراضي العربية المحتلة، على الرغم من أن عمر هذا الاحتلال يكاد يقارب النصف قرن. وترتكب إسرائيل انتهاكات منهجية موثقة للقانون الإنساني الدولي وللقانون الدولي لحقوق الإنسان. لكن المفارقة أن مسؤولاً إسرائيلياً وأحداً لم يحاسب على ذلك.

وأن حماسة البعض اليوم لإحالة ملفات إلى المحكمة الجنائية الدولية، لم تلاحظ أبداً عندما تعلق الأمر بالانتهاكات الإسرائيلية، ذلك على الرغم من أن هذه الانتهاكات قد وصلت فعلاً إلى درجة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتستمر إسرائيل في نشاطاتها الاستيطانية بلا هوادة، نشاطات تحدثتكم جميعكم عنها اليوم وأدتموها. حيث ازدادت مساحة المستوطنات الإسرائيلية خلال العقدتين الأخيرين بنسبة ١٨٢ في المائة. وازداد عدد المستوطنين بنسبة ١٨٩ في المائة. لكن المفارقة أن رداً دولياً حقيقياً ورادعاً لم يتخذ ضد إسرائيل. وأن عقوبات البعض الاقتصادية والعسكرية لم تفرض عليها أيضاً، على الرغم من اعتبار الجميع، بما في ذلك حماة إسرائيل أن الاستيطان غير شرعي ويشكل عقبة في طريق السلام.

المدنيين في وقت الحرب. ونطالب إسرائيل بإنهاء هذا الحصار عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وإلغاء جميع حواجزها العسكرية في المدن والقرى الفلسطينية الأخرى. كما نطالبها بالإفراج العاجل وغير المشروط عن الأسرى الفلسطينيين المعتقلين تحت ظروف غير إنسانية في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية.

تتابع الإمارات بقلق بالغ تدهور الأوضاع الإنسانية للشعب السوري واللاجئين السوريين، وتساعد العنف والقتل والتشريد في سوريا. وندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته الإنسانية والسياسية لإيقاف المآسي الشنيعة ضد الشعب السوري المسالم، ونؤكد على وحدة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها، وضرورة التوصل إلى حل سياسي للأزمة يضمن حقن الدماء ويحافظ على أمن سوريا ووحدة أراضيها من خلال انتقال منظم للسلطة.

لقد قامت دولة الإمارات بمسؤولياتها تجاه الشعب السوري من خلال تقديم العون الإغاثي للاجئين السوريين في دول الجوار ودعم جميع المبادرات العربية والدولية في هذا الشأن. ونجدد مساندتنا للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك، الأخضر الإبراهيمي، من أجل تسوية هذه الأزمة بالطرق السلمية استناداً على ما نصت عليه المرجعيات الخاصة بولايته.

إننا نجدد تأكيد التزامنا بكل متطلبات عدم الانتشار النووي، ونشعر بخيبة الأمل لتأجيل عقد المؤتمر الدولي المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي كان مقرراً عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الماضي. ونؤكد على ضرورة تحديد موعد قريب لعقد المؤتمر، وعلى ضرورة مشاركة الأطراف المعنية كافة في هذا المؤتمر. كما نطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة. وفي هذا الصدد، نحث الجمهورية

الإسرائيلي؟ وهل من الممكن أو المقبول أن نسمح لدول معينة بأن تفرض أجنداتها المتحيزة بامتياز فرضا على منظمنا تلك؟ يحق للجميع أن يعرف صراحة ما إذا كان هذا الفشل مقصود ومدبر ومفروض من قبل تلك الدول النافذة أم أنه ناتج عن عجز أو خنوع وربما تواطؤ من قبل الدول الأخرى؟ أم أننا نعتبر أن الاحتلال الإسرائيلي يقع خارج دائرة المساءلة ويسمو على القانون الدولي وعلى الميثاق، نظرا لمحاباته من قبل دولة نافذة معينة؟ وإذا كان الحال كذلك، فدعونا نسمى الأسماء بمسماها؛ ولندعو منظمنا هذه بمنظمة الأمم النافذة أو منظمة الأمم الكبرى، بدلا من منظمة الأمم المتحدة.

وإذا لم يكن الحال كذلك، فماذا تنتظر هذه الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيه؟ ألم تكن أكثر من ٦٥ عاما مرت على مأساة الفلسطينيين غير المسبوقة كافية لكي يتحرك وجدان هذه المنظمة لاعتماد إجراءات جديدة تثمر نتائج حقيقية تنصف الفلسطينيين وتعيد لهم حقوقهم المشروعة، وذلك بدلا من الاستمرار في هذه الطقوس الخطائية التي تتكرر في هذا المجلس وفي مختلف المحافل الدولية الأخرى، دون أي فائدة عملية حقيقية. ماذا يمكن أن تقول الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها للسكان السوريين الراحين تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من ٤٥ عاما في الجولان السوري المحتل؟ ماذا يمكن أن تقول هذه الأمم المتحدة للسكان السوريين أولئك إذا ما شككوا في مصداقية وفعالية الأمم المتحدة بعد عجزها عن اتخاذ إجراءات حقيقية ضد إسرائيل، لدفعها لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي مقدمتها قرار مجلسكم الموقر ٤٩٧ (١٩٨١)؟

وبماذا سنحجب من يسأل عن سبب غياب الجهود الدولية اللازمة لوقف حملات الاستيطان الإسرائيلي في الجولان؟ ثم بماذا سنخبرهم الآليات الدولية لحقوق الإنسان إزاء عجزها عن اتخاذ إجراءات حازمة لوقف الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الجولان السوري المحتل؟

وتنتهك إسرائيل بشكل فاضح كل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة باحتلالها للأراضي العربية. لكن المفارقة أن إسرائيل لم تعتبر من قبل البعض ولو موارد دولة عنصرية مارقة على الشرعية الدولية، على الرغم من أن إسرائيل لم تلتزم ولو بقرار واحد من تلك القرارات وأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد أصدرت من ٦٠ قانونا عنصريا ضد الفلسطينيين منذ العام ١٩٤٨.

واعتقلت إسرائيل أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ فلسطيني منذ العام ١٩٦٧، بينهم أكثر من ٩ ٠٠٠ طفل، لكن المفارقة أن مطالبات فعلية لإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين وفتح مراكز الاعتقال الإسرائيلية أمام المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية لم توجه من قبل البعض إلى إسرائيل، على الرغم من أن عددا كبيرا منهم قد قضى بسبب التعذيب أو الإهمال الطبي أو القتل المتعمد أو الإضراب عن الطعام.

وأدخلت إسرائيل السلاح النووي إلى منطقة الشرق الأوسط، وعرقلت إنشاء منطقة خالية من هذه الأسلحة في الشرق الأوسط. إلا أن المفارقة هنا أن التهديدات والعقوبات والضغط تفرض على دول معينة تمتلك برامج نووية سلمية وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في حين لم نر شيئا من ذلك بالنسبة لإسرائيل، على الرغم مما تشكله هذه الأسلحة الإسرائيلية، الاستثناء، من خطر على المنطقة والعالم. هذه بعض الحقائق والمفارقات التي تحاول بعض الدول المنتفذة في هذه المنظمة وفي هذا المجلس بالذات إخفاءها وحرف الانتباه عنها. وبما أن هذه الحقائق واضحة وضوح الشمس التي لا يمكن لها أن تخفى بإصبع.

فبماذا سنحجب من يسأل محقا عن سبب فشل الأمم المتحدة، سياسيا وإنسانيا واقتصاديا وربما أخلاقيا، في الاضطلاع بمسؤولياتها إزاء إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ووضع حد للانتهاكات الجسيمة لهذا الاحتلال

بالعودة إلى منطقة الفصل والأراضي السورية بعد ذلك، انطلاقاً من الأردن.

كما في البيانات السابقة التي أدليت بها خلال مناقشة بند الحالة في الشرق الأوسط، لا بد لي من التأكيد على خطورة إقحام مواضيع أخرى في إطار مناقشاته مما قد يؤدي إلى قتل المرجعيات التاريخية المعروفة لهذا البند وإبعاد مداولاتنا عن الهدف الرئيسي الذي أنشئ من أجله البند، ألا وهو، النظر في سبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة.

وبناء على ذلك، فإنني لن أرد على الادعاءات والمزاعم الحاقدة والمضللة التي ساققتها بعض الوفود ضد بلادي، سوريا، لكي لا تقع في فخ قتل جوهر هذا البند، علماً بأنه لدينا الكثير والكثير مما يقال لتنفيذ ودحض تلك الادعاءات التي ذكرتها وفود ذات الدول التي تدعم وتؤوي وتسليح الإرهابيين وتشر التطرف والتخريب في وطني، سوريا، وتعمل جاهدة على إفشال أي حل سلمي لهذه الأزمة. ونحن نخص بالذكر، في هذا المجال، التحالف غير المعلن الذي يضم كلا من السعودية وقطر وتركيا وإسرائيل ودولا غربية، بعضها أعضاء في هذا المجلس. وهم جميعهم يسعون إلى إحلال صراع إسلامي - إسلامي محل الصراع العربي - الإسرائيلي بهدف وأد القضية الفلسطينية والتخلص من ورطة حل الدولتين.

ولقد عبر ممثلو هذا التحالف في بياناتهم اليوم عن صواب هذه القناعة، عندما حاولوا بكل ما أوتوا من فصاحة وبلاغة خطابية إبعاد الأنظار عن محورية البند قيد النقاش، وهو بند الحالة في الشرق الأوسط، وتسليطها على الوضع في بلادي، سوريا، وهو الوضع الذي تسببت دول هذا التحالف بالذات في تدهوره وتحوله إلى أزمة سياسية ذات بعد إنساني.

وأدعو، في هذا الصدد، ممثلي السعودية وقطر تحديداً إلى تطبيق مضمون بيانيهما التحريضيّين على الأوضاع البائسة السائدة في أوساط شعبي تلك الدولتين، وهما شعبان محرومان

كيف سيكون الرد على الأسئلة المتعلقة بعدم اتخاذ رد فعل دولي ملموس إزاء استمرار إسرائيل في سياسات القمع والتمييز العنصري وخطف مواطنين سوريين من منطقة الفصل في الجولان السوري المحتل وبنائها لجدار عازل في الجولان المحتل وإطلاقها النار باتجاه الأراضي السورية بشكل شبه يومي، هذا ناهيك عن المعلومات المتعلقة بإعطاء إسرائيل ترخيص لشركة أمريكية إسرائيلية للتنقيب عن النفط في الجولان؟

هذه أسئلة أتركها يرسم عناية الدول الأعضاء الحريصة كما سمعنا في بيانها على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الشعوب. تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي، كما تعرفون جميعاً، بتقديم المساعدة اللوجستية للمجموعات الإرهابية في منطقة الفصل في الجولان، وذلك عبر نقل الإرهابيين الجرحى عبر خط الفصل إلى المشافي الإسرائيلية ليم علاجهم هناك ومن ثم إعادتهم إلى داخل الأراضي السورية عبر خط الفصل أيضاً، وقد أقر جيش الاحتلال الإسرائيلي ونائب رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بذلك رسمياً وبشكل علني. يجب الانتباه هنا جيداً إلى أن مساعدة الإرهابيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في منطقة الخط الفاصل لا تشكل انتهاكاً فاضحاً لاتفاق فصل القوات ولولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللقانون الدولي فحسب، بل وتعرض حياة موظفي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة للخطر.

وهذا ما حصل بالضبط عندما قامت إحدى المجموعات الإرهابية المسلحة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٣ بخطف ٢١ من حفظة السلام العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، من الكتيبة الفلبينية، حيث تم السماح للإرهابيين بنقل المختطفين إلى الأردن ليم أخذ صور تذكارية مع الإرهابيين هناك. ومن ثم، هناك من سمح لأولئك الإرهابيين

وكما جرى التأكيد عليه خلال الاجتماع الذي عقده مؤخرا وفد بقيادة حركة عدم الانحياز مع الأمين العام السيد بأن كي مون ورئيس مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، فإن الحالة المتردية للآلاف من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، الذين تحتجزهم بشكل غير قانوني إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مسألة تثير قلقا بالغاً لدى الحركة. وعلاوة على ذلك، فإن من المسائل التي تشغل بال الحركة قمع إسرائيل العنيف للاحتجاجات المدنية غير العنيفة على الاحتلال، وخاصة على إساءة معاملة الآلاف من الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، بما في ذلك تعذيب وقتل أسير فلسطيني مؤخرا، وللتضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام، وكذلك على الاستيطان الإسرائيلي والجدار واستعمار الأرض الفلسطينية، وهو القمع، الذي أسفر عن خسائر بشرية كبيرة وعن زيادة زعزعة استقرار الوضع.

ونحن، في حركة عدم الانحياز، ندين استمرار الاحتجاز والسجن غير القانونيين للآلاف من الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء والعديد من المسؤولين المنتخبين، الذين لا يزالون محتجزين في ظل ظروف غير إنسانية قاسية ويتعرضون للإيذاء البدني والعقلي. وفي هذا الصدد، تدين الحركة، في جملة أمور، استخدام إسرائيل للتعذيب وجميع الأشكال الأخرى للإيذاء البدني والنفسي وحرمان الأسرى الفلسطينيين. وحركة عدم الانحياز تدعو إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الفلسطينيين.

والحركة تدين أنشطة الاستيطان الإسرائيلية المستمرة والتي تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي وتنتهك العديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، فضلا عن الممارسات غير القانونية الأخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تحدي القانون الدولي وإرادة ومطالب المجتمع الدولي بهذه الممارسات

من دستور وبرلمان وحريرات مدنية واجتماعية وسياسية، شعبان محرومان من وجود أبسط أشكال المعارضة الوطنية ولو كانت شكلية.

لقد نشرت السياسات السعودية والقطرية الإرهاب السلفي الوهابي التكفيري وشوهت تلك السياسات غير المسؤولة سماحة دين الإسلام. وهاهي تلك السياسات ذاتها اليوم تزهق حياة عشرات الألوف من الشباب المسلم في العالم من خلال توريطهم وتجنيدهم وتسليحهم وإرسالهم، عبر البترودولار، في أشكال مخجلة من الإرهاب بحجة الجهاد في سوريا وعلى جبهات وهمية أخرى في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية): يشرفني أن أحاطب مجلس الأمن في هذه الجلسة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود أن أعرب عن تقدير الحركة للرئاسة الرواندية لمجلس الأمن لعقدها هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

إن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة لا تزال تتدهور، للأسف، بسبب الممارسات القمعية العنيفة التي تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ارتكابها في حق الشعب الفلسطيني في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. فلأسف، منذ المناقشة المفتوحة السابقة (انظر S/PV.6906)، وعلى الرغم من جهود السلام الإقليمية والدولية، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، استعمار الأرض الفلسطينية وحصار قطاع غزة والغارات العسكرية وحمولات الاعتقال وإنزال جميع أشكال العقاب الجماعي بالسكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها.

الشعب الفلسطيني نتيجته منذ وقت بعيد من حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير والعودة، وحرية إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تكون القدس الشرقية عاصمة لها.

وبالانتقال إلى لبنان، تدين الحركة الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لسيادة لبنان. وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من أجل وضع حد لهشاشة الوضع الحالي وتجنب تجدد أعمال القتال. وتشكل مثل هذه الأعمال أيضا تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وهي استمرار للعدوان الإسرائيلي ضد لبنان.

وفي ما يتعلق بالجولان السوري المحتل، يساور الحركة القلق ازاء الانتهاك الأخير لاتفاق عام ١٩٧٤ بشأن فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية، الأمر الذي يجلب مخاطر التوتر والتصعيد والمواجهة في المنطقة. وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والمادي والديموغرافي للجولان السوري المحتل، فضلا عن التدابير الإسرائيلية لفرض ولايتها وإدارتها في تلك المنطقة، تعتبر لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. وتطالب حركة عدم الانحياز بأن تلتزم إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وتنسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذًا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وتكرر الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز دعواتها المتواصلة إلى مجلس الأمن باتخاذ إجراءات عاجلة من أجل إرسال رسالة واضحة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مفادها أن جميع هذه الأعمال غير القانونية يجب أن تتوقف تماما على الفور، وأنها يجب أن تمتثل للقانون الدولي.

اسمحوا لي الآن أن أتكلم بصفتي الوطنية. أود أن أشير إلى الأوضاع السياسية والأمنية الراهنة في منطقة الشرق الأوسط،

غير القانونية المدمرة والاستفزازية والتي تهدد فرص إيجاد حل عادل وسلمي.

وقد جرى تشريد آلاف الفلسطينيين من أرضهم في وادي الأردن، فيما يواجه الآلاف غيرهم خطر التشريد بسبب الاستعمار الإسرائيلي غير المشروع، وكذلك داخل القدس الشرقية المحتلة وحولها، حيث تواصل السلطة القائمة بالاحتلال اتخاذ تدابير ترمي إلى النقل الهادئ للسكان الفلسطينيين الأصليين أو إجلائهم وإلى ضمان أن تكون هناك أغلبية يهودية في المدينة. كما يواصل المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون شن أعمال عنف وإرهاب ضد السكان المدنيين الفلسطينيين وضد المقدسات الإسلامية والمسيحية، بما في ذلك في القدس. وحركة عدم الانحياز تدعو إلى الإنهاء التام لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وبناء الجدار وهدم المنازل وسحب بطاقات الإقامة والقيام بحفريات، بما في ذلك قرب الحرم الشريف، وإغلاق المؤسسات الفلسطينية في المدينة، ووقف نقل المستوطنين الإسرائيليين إلى الأرض الفلسطينية ووضع حد لخروجهم على القانون.

وتدعو حركة عدم الانحياز أيضا إلى الرفع الكامل للحصار المفروض على غزة، وإلى إيلاء الاهتمام الدولي للحالة الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة.

وتشدد حركة عدم الانحياز على الحاجة الملحة إلى العمل من جانب المجتمع الدولي لمعالجة هذا الوضع الجائر والحرج الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني في ظل قرابة نصف قرن من احتلال إسرائيل العسكري. ويجب تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي. ومسؤوليات مجلس الأمن، الذي يكلف بصون السلم والأمن الدوليين، واضحة. ولقد حان الوقت للاضطلاع بتلك المسؤوليات. ولا يمكن أن يبقى مجلس الأمن على الهامش. ويجب أن يعمل على النهوض بالجهود الرامية إلى حل الصراع الطويل الأمد والمأساوي الذي يحرم

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أنقل تقديرنا لرئاسة رواندا لمجلس الأمن هذا الشهر، ولعقد هذه المناقشة المفتوحة في هذه المرحلة الزمنية الحاسمة. وفي الوقت نفسه، اسمحوا لي أيضاً أن أشكر السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

يساور أوكرانيا بالغ القلق إزاء تدهور الوضع في الشرق الأوسط، ولا سيما في الأراضي الفلسطينية. ونعتقد اعتقاداً قوياً أن الحل لقضية فلسطين ينبغي أن يستند إلى التنفيذ الكامل للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، فضلاً عن صيغة مؤتمر مدريد للسلام واتفاقات أوسلو. والافتقار إلى التقدم المحرز في عملية السلام، بما في ذلك مسألة الاستيطان، يكمن في صميم الإحباط الذي يشعر به الشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أنه لا يوجد بديل من السعي إلى السلام، ومن التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

وترفض أوكرانيا أي أعمال إرهابية، كائناً من كان مرتكبها، كوسيلة لتحقيق أي هدف سياسي. ونحن نرى أن أي إجراءات عنيفة أو استفزازية من العناصر المتطرفة ينبغي أن تتوقف بحزم نظراً لأنها لا تؤدي سوى إلى تصعيد جديد للعنف. ونؤمن بأن الزخم موجود، وبأنه في ظل الظروف الحالية لا يوجد بديل للطرفين سوى التغلب على الخلافات بينهما، والعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل تحقيق السلام. ونناشد بقوة جميع الجوانب الامتناع عن أي أعمال أحادية الجانب يمكنها أن تؤدي إلى زيادة تفاقم الحالة، أو تستتبع نتائج محادثات الوضع النهائي.

وأود أن أكرر عزم أوكرانيا على الإسهام في البحث عن السلام الشامل في الشرق الأوسط. وفي رأينا أن هذا السلام لن يتحقق إلا على أساس اتفاق يكفل للشعب الفلسطيني حقه المشروع في تقرير المصير وإقامة دولته، بينما يحترم في الوقت نفسه حق إسرائيل في السلام والأمن.

التي تتزايد هشاشة وخطورة. وهذا صحيح بصفة خاصة في ما يتعلق بالوضع في سوريا.

إن جمهورية إيران الإسلامية تعتقد أن أي تدخل عسكري أجنبي ضد سوريا لن يؤدي سوى إلى تفاقم الأزمة وامتداد حالة انعدام الأمن إلى بلدان أخرى في المنطقة. لذلك، ترى إيران أن المخرج من الأزمة الحالية في سوريا يكمن في تعزيز عملية سياسية شاملة وسلمية ترمي إلى إرساء، أولاً وقبل كل شيء، وقف العنف بين الأطراف، وإجراء حوار وطني بين المعارضة والحكومة السورية بهدف التوصل إلى عملية سياسية سلمية. وينبغي لدول المنطقة أن تتعاون بعضها مع بعض لتيسير هذا الحوار وهذه المصالحة الوطنية. وتحقيقاً لتلك الغاية، تتخبط جمهورية إيران الإسلامية بنشاط في المحادثات مع بلدان المنطقة، خاصة تركيا ومصر. ويبدو أنه لا يوجد بديل إذا كنا نريد استعادة السلام والاستقرار لسوريا والمنطقة.

وبالانتقال الآن إلى ما قاله ضد بلدي ممثل النظام الإسرائيلي في القاعة، لا ينوي وفد بلدي التعليق بالتفصيل. وأود أن أشير فحسب إلى أن جمهورية إيران الإسلامية قد أعلنت رسمياً التزامها بالمبادئ الأساسية للميثاق، والامتناع عن التهديد بالقوة أو باستخدامها ضد أي عضو في الأمم المتحدة. والاحذر للنظام الإسرائيلي، ذي التاريخ الأسود من الأنشطة الإرهابية، الذي يمتلك مئات الرؤوس الحربية النووية والمعروف بأنه قوة غير قانونية في العالم، أن يبقى صامتاً، ويكف عن تهديد بلدان أخرى، وينبغي للمجلس، على الأقل، أن يطالب بأن يتخلى النظام الإسرائيلي عن سياسته المتمثلة في الاستهزاء بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وبأن يتوقف فوراً عن اللجوء إلى التهديد بالقوة أو باستخدامها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

تقييم التطورات التي حدثت مؤخرا في الشرق الأوسط، بما في ذلك دولة فلسطين. واود أن اشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على احاطته الإعلامية الشاملة.

وتمر عملية السلام في الشرق الأوسط بأصعب مراحلها في الاوقات الاخيرة. ولأكثر من عامين، لم يعقد الطرفان اجتماعا رسميا وأحدا. واخفقت جهود المجتمع الدولي، بما فيها جهود المجموعة الرباعية، في إحداث أي تأثير على ارض الواقع. وفي الضفة الغربية والقدس الشرقية، فإن تكثيف الأنشطة الاستيطانية يؤدي بشكل سريع إلى تآكل الاساس ذاته للحل القائم على وجود دولتين. وتزداد سوءا كل يوم محنة الفلسطينيين العاديين من جراء نصب الاحتلال لحواجز الطرق والبنية التحتية ذات الصلة التي تفرض قيودا على حرية تنقل الاشخاص والسلع.

كما استمر الحصار المفروض على غزة في تسبب قدر كبير من المشقة للفلسطينيين. وتتطلب محنة السجناء الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية ايلانها اهتماما فوريا. وفي غضون ذلك، تواجه السلطة الفلسطينية إحدى أسوأ أزماتها المالية، مما يهدد بتبديد التقدم المحرز في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية. واذا استمرت الحالة الراهنة، فإن المجتمع الدولي سيخاطر بأن يشهد زعزعة خطيرة للاستقرار في المنطقة. ولذلك من الضروري تنشيط الجهود الرامية إلى كسر حالة الجمود واستئناف عملية السلام.

ولكي تكون أي عملية سياسية ذات مغزى، لا بد لها أن تنهي أنشطة الاستيطان الإسرائيلية. ويشكل استمرار الأنشطة الاستيطانية انتهاكا للقانون الدولي ويلحق الضرر بعملية السلام. ونشارك الآخرين مناشدة إسرائيل وقف الأنشطة الاستيطانية من أجل أن يأتي الجانب الفلسطيني إلى طاولة المفاوضات.

وتؤكد أوكرانيا من جديد التزامها القوي بسيادة سوريا، واستقلالها، ووحدتها، وسلامتها الإقليمية. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تحتفظ بدورها القيادي في حل الأزمة السورية. ونحن نؤيد بقوة الجهود التي يبذلها السيد الأخضر الإبراهيمي بصفته الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في سوريا.

وإننا مقتنعون بأن أطراف الصراع ينبغي أن تبذل قصارى جهدها لوقف العنف المسلح المتواصل بجميع أشكاله، وأن تمهد الطريق لمرحلة انتقالية سياسية بقيادة سورية. ونؤمن بأن الحوار الوطني الذي يشمل جميع طبقات المجتمع السوري، إلى جانب الأخذ بالإصلاحات الاجتماعية والسياسية، هو الآلية الفعالة الوحيدة لحل المشاكل الداخلية القائمة.

إن أوكرانيا، التي تؤيد تأييدا تاما المبادئ والقواعد العالمية للقانون الدولي، تشارك الدعوات التي وجهها الأمين العام وممثله الشخصي إلى تجنب زيادة اضعاف الصبغة العسكرية على النزاع وإلى تخفيف معاناة السكان الأبرياء. وفي ذلك الصدد، وعلى نحو ما نص عليه مرسوم رئيس اوكرانيا، فإن بلدي قدم، من خلال الأمم المتحدة، المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين السوريين، بمن فيهم اللاجئون في البلدان المجاورة.

أما بالنسبة لسبيل المضي قدما، فإننا نؤمن إيمانا جازما بأن بيان جنيف يهيئ جميع الظروف اللازمة للطرفين من أجل التوصل إلى تسوية سياسية سلمية ووقف أعمال العنف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اعطي الكلمة الان لممثل الهند.

السيد مكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن ابدأ بياني بتقديم التهنية لكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. كما أود اعرب عن تقديرنا لعقد مناقشة اليوم الفصلية المفتوحة، التي ستمكن المجلس من

كما شاركت الهند مع فلسطين في تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وقدمت الدعم المادي للسلطة الفلسطينية. وكما هو الحال في الأعوام السابقة، تبرعت الهند بمبلغ ١٠ ملايين دولار لدعم الميزانية في فلسطين. كما تبرع الهند سنويا بمبلغ مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى. والهند بصدد تنفيذ مشاريع، بشكل ثنائي وعن طريق صندوق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، بما في ذلك في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب المهني وتشديد المدارس.

وفي الختام، أود أن أعرب عن قلقنا العميق من تدهور الحالة في سوريا. ونحن نرى أن البيان المشترك (S/2012/523)، المرفق الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا، الذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠١٢، يوفر أساسا طيبا لتسوية الأزمة السورية. والسبيل الوحيد لتسوية الأزمة هو إنشاء عملية انتقال سياسي بقيادة سورية تلي التطلعات المشروعة لجميع قطاعات المجتمع السوري ولا بد من السعي لها بجدية من جانب جميع الأطراف المعنية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد غونساليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وبصفتي الوطنية، أود أن ابرز بعض الجوانب الهامة للمسألة قيد النظر.

هذه هي المناقشة المفتوحة الثانية هذا العام بشأن منطقة الشرق الأوسط التي يعقدها مجلس الأمن بدون إحراز أي تقدم. ومن دواعي الأسف أن الحالة في المنطقة، وبخاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، لم تشهد إحراز أي تقدم. ولا تزال المنطقة مبتلاة بعدم الاستقرار وعدم الأمن.

ونوهنا بأن إسرائيل اتخذت مؤخرا تدابير للسماح بتدفق السلع الأساسية إلى غزة. ومع ذلك، لا يزال الحصار مفروضا باستمرار وهو يؤثر سلبا على تقديم الخدمات الأساسية والأنشطة الاقتصادية وتطوير البنية التحتية. ولا نزال ندعو إلى الرفع الكامل للحصار. كما أن على الطرفين أن ينفذا تنفيذًا كاملاً أحكام وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

وشددت لجنة الاتصال المخصصة، في الاجتماع الذي عقده مؤخرًا في بروكسل، على الحاجة الملحة إلى سد الفجوة المالية للحكومة الفلسطينية التي تقدر بمبلغ ٢,١ بلايين دولار للسنة الحالية. وفي ذلك السياق، من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي تلبية الاحتياجات المالية للسلطة الفلسطينية.

ومنذ زمن المهاتما غاندي، دأبت الهند على دعم القضية الفلسطينية على نحو قوي وثابت. وكانت الهند البلد غير العربي الأول الذي اعترف بدولة فلسطين. ومنذ ذلك الوقت، تعززت أواصر صداقة الهند مع الشعب الفلسطيني وازدادت قوة عن طريق التفاعلات المستمرة. وأيدت الهند، بوصفها عضواً في مجلس الأمن لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة وعلى قدم المساواة في الأمم المتحدة. ومواصلة لذلك الدعم، شاركت الهند في تقديم قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الذي رفع مركز فلسطين إلى دولة مراقبة غير عضو. وأيدت الهند باستمرار التوصل إلى حل عن طريق المفاوضات للمسألة الإسرائيلية - الفلسطينية بهدف تحقيق انشاء دولة فلسطين ذات السيادة والمستقلة ولديها مقومات البقاء التي تعيش، داخل حدود آمنة ومعترف بها وعاصمتها القدس الشرقية، جنباً إلى جنب مع إسرائيل، على نحو ما تؤيده قرارات مجلس الأمن المختلفة وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

والأسرى الفلسطينيين محرمون من حقوقهم في الحصول على السلع والخدمات الأساسية، ألا وهي، الماء والغذاء والرعاية الطبية والتعليم والزيارات والدفاع القانوني. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم يتعرضون للإيذاء البدني والنفسي. وفي الآونة الأخيرة، أدت وفاة أسير عمره ٦٤ عام بسبب الإهمال الطبي من قبل السلطة القائمة بالاحتلال إلى اشتباكات عنيفة في القدس الشرقية والخليل وفي مناطق أخرى من الأرض المحتلة، حيث أسفر استخدام إسرائيل للقوة المفرطة عن جرح عشرات الأشخاص ومقتل صبيين فلسطينيين.

ولا سبيل لإطلاق عملية سياسية هامة من شأنها أن تحقق السلام في المنطقة إلا بوضع حد لسياسة الاستيطان والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة.

وستواصل كوبا دعم الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع والعاقل من أجل تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

وكوبا تدعو إسرائيل إلى الامتثال للقانون الدولي وإنهاء احتلالها لجميع الأراضي العربية، وتؤكد مجدداً مرة ثانية على دعمها لتحقيق السلام العادل والدائم لجميع شعوب منطقة الشرق الأوسط.

تتابع كوبا عن كثب الحالة في سوريا وآثارها الدولية، مدركة لحقيقة أن المعلومات المتاحة غالباً ما يتم تحريفها. ودعوات الذين يروجون لتغيير النظام في سوريا ويعتمدون على استخدام القوة والعنف تثير القلق. وينبغي لهم، عوضاً عن ذلك، أن يساهموا في الحوار والتفاوض بين الطرفين.

فمجلس الأمن لم يُنشأ ليكون أداة تستخدمها بعض الدول لإحداث تغيير في نظام الحكم في بلدان معينة. وثمة ما يدعو إلى القلق إزاء نوايا تشجيع اتخاذ مجلس الأمن لإجراءات وإصدار إعلانات بهدف زيادة العنف وتقويض حكومة ذات

إن المشكلة السياسية الرئيسية في الشرق الأوسط هي العدوان المنهجي الذي تمارسه إسرائيل على فلسطين. وعلى مجلس الأمن أن يضطلع بدوره دفاعاً عن السلام والأمن الدوليين وأن يتخذ فوراً تدابير عملية ملموسة لحمل إسرائيل على إنهاء اعتداءاتها وسياساتها غير القانونية وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني. وسلوك إسرائيل يخالف بصورة متعمدة قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويمثل تهديداً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، وينتهك حقوق الإنسان لكل الشعب عن طريق الاعتداءات الصارخة والمنهجية واللاإنسانية التي ينبغي أن يدينها هذا الجهاز. ولا يزال احتلال إسرائيل غير القانوني للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية يشكل العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط. ولن يحل السلام في الشرق الأوسط ما دامت حالات العدوان تلك مستمرة والحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني غير مأخوذة بعين الاعتبار.

واتخذت الجمعية العامة القرار التاريخي ١٩/٦٧ حين منحت أغلبية الدول الأعضاء في الجمعية فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. وايدت كوبا ذلك القرار، وفقاً لموقفها القديم العهد الداعم لقضية الشعب الفلسطيني والمدافع عن حقوقه. ومع ذلك، فإن ذلك الإجراء يشكل خطوة مؤقتة نحو انضمام فلسطين في نهاية المطاف إلى الأمم المتحدة بوصفها دولة عضواً كاملة العضوية. وعلى مجلس الأمن أن ينظر بدون المزيد من التأخير في الطلب الذي قدمته فلسطين في عام ٢٠١١ للاعتراف بها دولة عضواً في الأمم المتحدة وأن يوافق على هذا الطلب.

واليوم، فإن الحالة في المنطقة متوترة ومتفجرة بسبب ازدياد عدد المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية والواقع المرير والمؤلم للسجناء الفلسطينيين والحصار المفروض على دخول السلع والمعونة الإنسانية والوقود إلى قطاع غزة.

وأخيراً، فإن كوبا تكرر رفضها لازدواجية المعايير السائدة في مجلس الأمن. فمن ناحية، يمكن أن يكون المجلس مرنا جدا ويحاول أن يضمن، من خلال كل أنواع الضغوط، النظر في حالات معينة داخل المجلس. ومن ناحية أخرى، وعندما لا تتلاءم الحالة مع مصالح بلدان معينة، فإنه يعمل ببطء أو يتقاعس عن العمل ببساطة، كما في حالة فلسطين. فبعد عشرات القرارات التي اتخذها هذا الجهاز، لم يحدث أي تقدم في إقامة دولة فلسطينية، عاصمتها القدس الشرقية. وذلك يظهر عدم قدرته على منح فلسطين المركز الذي تستحقه عن جدارة بأن تصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وهو لا يفعل شيئا لوقف الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد سيلفا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإشادة بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. ووفد سري لانكا يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنياية عن حركة عدم الانحياز.

يجب على العالم ألا ينسى الحالة الإنسانية المتردية للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، حيث تسود ظروف غير مستدامة. ونحن نشدد على الحاجة الماسة إلى القيادة لإنهاء تمهيش وقمع الفلسطينيين في أرضهم. والقانون الإنساني الدولي يقضي بحماية السكان المدنيين في الأراضي المحتلة. ومن المؤسف أن الممارسات غير الأخلاقية تستمر ويمكن أن تضعف احتمالات التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين.

وأنشطة الاستيطان تتعارض مع المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩) وبالتالي فهي عامل في تكرار العنف في المنطقة. وقد دعا المجتمع الدولي مرارا وتكرارا إلى تجميد

سيادة وتوليد انعدام الأمن ودفع دولة إلى خضم أزمة اجتماعية وإنسانية ذات عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

إن من واجب مجلس الأمن تعزيز السلام وليس العنف؛ ومنع زعزعة الاستقرار، وليس تمويل وتسليح وتدريب الضالعين في زعزعة الاستقرار، وحماية الأبرياء، وليس استخدامهم واستغلالهم لتحقيق أهداف جغرافية سياسية. وهذه هي مسؤولية المنظمة ككل أيضا.

وكوبا تعترض على مناورات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لجعل مجلس الأمن يوافق على العدوان في سوريا. وترفض أيضا تواطؤ وسائل الإعلام الجماهيرية التي اعتادت تشويه الحقائق وعدم الخضوع للمساءلة عن أفعالها.

وتتشاطر كوبا مشاعر القلق إزاء الحسائر في أرواح الأبرياء في سوريا وأماكن أخرى في العالم. كما تدين أعمال العنف التي يرتكبها جميع المشاركين في هذا الصراع أو غيره ضد المدنيين العزل.

وفي حالة اندلاع حرب أهلية في سوريا أو تدخل قوة أجنبية، سيكون لذلك عواقب خطيرة على السلام والأمن الدوليين، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. ونحن نرفض محاولات تحويل الحماية المزعومة لحياة البشر إلى ذريعة للتدخل الأجنبي، إما بصورة مباشرة أو من خلال دعم جماعات مسلحة غير نظامية، بما في ذلك استخدام المرتزقة، والتي لا تزرع سوى بذور الدمار وتضاعف عدد الوفيات.

وكوبا تؤكد مجددا حق الشعب السوري في الممارسة الكاملة لحقه في تقرير المصير والسيادة، دون تدخل أجنبي أو تدخل من أي نوع. ودور المجتمع الدولي، في هذه الفترة الصعبة بالنسبة لدولة عضو في الأمم المتحدة، هو تقديم المساعدة لها من أجل صون السلام والاستقرار في ذلك البلد.

النفس من أجل سلامة المدنيين ومن أجل الهدف الأكبر المتمثل في تحقيق السلام.

ومن الأهمية بمكان مواصلة المشاركة في عملية إيجاد حل عادل ودائم للوضع في الشرق الأوسط. وسري لانكا تؤيد تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولته وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧. وستوقف إمكانية تحقيق حل الدولتين على الوحدة السياسية للشعب الفلسطيني وتقدمه الاقتصادي. ونحن واثقون بأن جهود المصالحة الداخلية الفلسطينية ستستمر. والتقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية على الرغم من القيود السياسية والاقتصادية الشديدة جدير بالإشادة.

وسري لانكا تؤيد طلب فلسطين الحصول على العضوية كاملة في الأمم المتحدة ويجدون الأمل أن ينظر مجلس الأمن فيه بصورة إيجابية.

في الختام، ترحب سري لانكا بالإعلان المعتمد خلال الاجتماع الاستثنائي الذي عقده مؤخرا في كاراكاس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تضامنا مع الشعب الفلسطيني ودولة فلسطين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الخياري (تونس): أوجه لكم التهنئة على تولي رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وأشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة حول مسألة فلسطين والحالة في منطقة الشرق الأوسط، كما أتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام السيد جيفري فيلتمان، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم.

النشاط الاستيطاني. وأدان مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية جميعا الأنشطة الاستيطانية باعتبارها غير قانونية. وإنهاء تلك الممارسات، التي تساهم في الكثير من المعاناة الإنسانية واستمرار الاحتكاكات في الأراضي المحتلة، يمثل إحدى الخطوات الأساسية التي يجب اتخاذها لتحسين الوضع على أرض الواقع وكذلك لبناء الثقة.

وقد أدى الحصار المفروض على غزة إلى جعل قرابة ٨٠ في المائة من الأسر في تلك المنطقة معتمدة في بقائها على المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة. والقيود على الواردات والصادرات تخنق النمو الاقتصادي. ويتعين رفع هذه القيود في إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) لأن ذلك من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في التقدم الاقتصادي لغزة ورفاه الشعب.

وسري لانكا تدعم أيضا عمل وكالات الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والتي تواصل تزويد أغلبية سكان غزة بأبسط الضروريات.

ويجب على طرفي الصراع هئية البيئة اللازمة لتيسير إحلال السلام. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة المتبادلة في دعم الجهود الرامية إلى استئناف الحوار والمفاوضات الجوهرية. ويجب على إسرائيل حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والكف عن الإجراءات التي تتعارض مع القواعد الراسخة للقانون الدولي والممارسة الدولية. ونحن ندرك أيضا الاحتياجات الأمنية لإسرائيل. فالحجرات العشوائية على المدنيين الإسرائيليين، بما في ذلك إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل، ستوسع الفجوة بين الطرفين. ونشجع الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط

الدولي لوقف هذا التريف الذي لم يعد يحتمل التأجيل وبات يندر بانفجار الأوضاع في أية لحظة، خاصة في ظل إصرار إسرائيل على مواصلة سياسة الاعتقالات العشوائية للفلسطينيين بمن في ذلك الأطفال والنساء.

إن ممارسات سلطات الاحتلال المستمرة منذ عقود، تعد سياسة عقاب جماعي ولا يمكن للأسرة الدولية أن تبرر بأي شكل من الأشكال أي تقصير في التصدي لهذه السياسة أمام الرأي العام العالمي، وأمام الأجيال الحالية والقادمة.

وعليه فإن بلدي الذي يدعم بقوة التحركات الجارية من أجل إحياء عملية السلام على أكثر من صعيد يجدد التأكيد على أن استئناف المفاوضات على أسس جدية ونزيهة يتطلب وضع حد للتجاوزات والخروقات المستمرة ووقف كافة الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، ومعالجة مسألة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والرفع الفوري والكلي للحصار الجائر على قطاع غزة.

إن هذه العناصر التي تستند إلى الشرعية الدولية تعد مهددات أساسية لاستئناف عملية السلام، كما تؤكد توسعاً على أن عملية السلام الدائم والعدل في منطقة الشرق الأوسط، عملية شاملة لا تتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والأراضي التي لا تزال محتلة في الجنوب اللبناني ودعم المجموعة الدولية لاستقلال وسيادة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لحل الدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام.

كما يعرب وفد بلدي عن عميق انشغاله لما آلت إليه الأوضاع في الشقيقة سوريا في ظل تواصل أعمال القتل والتدمير والترهيب في أنحاء البلاد، والتداعيات الخطيرة المترتبة

باجتماع اليوم في إطار هذه المناقشة الدورية المفتوحة وجهود تحقيق السلام تمر بأصعب مراحلها، في ظل الجمود الذي ميزها منذ سنوات وغياب آفاق ملموسة من شأنها أن تمكن من كسر هذا الجمود واستئناف المفاوضات على أمل التوصل إلى إحلال سلام دائم وعادل وشامل ينهي الاحتلال ويكرس الاعتراف بالدولة الفلسطينية بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة ضمن حدود ما قبل ٤ حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

يحمل وفد بلدي المسؤولية الكاملة عن هذا الجمود لاستمرار إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال في سياسة المماثلة والخرق الصارخ لأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والمرجعيات الأساسية للعملية السلمية.

لقد أصرت سلطات الاحتلال على الاستمرار في حملاتها الاستيطانية على نطاق واسع، ولم تتوان عن مواصلة مصادرة الأراضي والمزارع الفلسطينية، وتهجير أصحابها، وإقرار بناء المزيد من المستوطنات وإحكام الطوق على القدس الشرقية، وعزلها عن محيطها في الضفة الغربية. وتدين تونس بشدة المحاولات الرامية إلى تهويد مدينة القدس وطمس معالمها الإسلامية والعربية والسعي إلى تغيير خصائصها الجغرافية والديمقراطية وخاصة الدينية بالاعتماد على سياسة التهجير القسري وسحب الهويات من السكان الفلسطينيين مقابل تكثيف الاستيطان ودعم استيلاء المجموعات الإسرائيلية المتطرفة على العقارات والمنشآت الفلسطينية وحملات العنف المتصاعد الممارس من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين وعلى دور العبادة الإسلامية والمسيحية بما في ذلك المسجد الأقصى. إن ما يسلط اليوم من انتهاكات على المعتقلين والأسرى الفلسطينيين على مرأى ومسمع من العالم، يعد جريمة نكراء واعتداء صارخاً على مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مما يستدعي تحركاً حازماً وعاجلاً من جانب المجتمع

تأييد المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، حتى وإن كان منقسما بشأن كيفية التوصل إلى حل سياسي.

ونحث جميع البلدان على وقف تدفق الأسلحة إلى سوريا. ويشكل التوصل إلى حل سياسي للصراع السبيل الوحيد لإنقاذ الشعب السوري من المزيد من المعاناة، التي يتحمل النظام المسؤولية الأساسية عنها. لذلك، تتمثل رسالتنا إلى الأسد في ضرورة أن يبدأ نقل السلطة التنفيذية بغية إجراء انتقال سياسي حقيقي صوب سوريا تعددية وتمثيلية. ورسالتنا إلى جماعات المعارضة أن تسهم في إجراء حوار سياسي حقيقي، وأن تتفاوض في إطار بيان جنيف (S/2012/523، المرفق). وتتمثل رسالتنا إلى أعضاء مجلس الأمن في ضرورة إيجاد وسيلة لتعزيز الانتقال السياسي استنادا إلى بيان جنيف. ويجب أن نقدم دعما الكامل لعمل الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي.

إن النرويج ملتزمة بتحقيق سوريا ديمقراطية وتعددية وموحدة في مرحلة ما بعد الأسد. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها جماعات المعارضة لتنظيم نفسها على أساس أكثر شمولا وتمثيلا. وفي الحالة الراهنة، تعتبر النرويج الائتلاف الوطني السوري ممثلا شرعيا للشعب السوري. ونحن نساعد الائتلاف على بناء القدرات لتوفير المساعدة العملية في الميدان، وتدريب الأشخاص من أجل تحقيق مستقبل تعددي وديمقراطي في سوريا. ويتمثل الاختبار الحقيقي في ما إذا كنا نجحنا في جعل الحالة أفضل لمحمل الشعب السوري، وضمان حماية حقوق جميع الأقليات. وهكذا، يجب أن يُمنح جميع السوريين، سواء أكانوا رجالا أو نساء، علويين أو دروزا أو أكرادا، أو سنة أو شيعة أو مسيحيين، دورا في صياغة مستقبل سوريا.

إننا نواجه أزمة إنسانية ذات أبعاد هائلة. وقد أظهرت الحكومة السورية تجاهلا صارخا للعواقب الإنسانية لحرما العشوائية. وجماعات المعارضة مذنبه أيضا لعدم احترامها المبادئ الإنسانية الأساسية المتعلقة بحماية العاملين في المجال الإنساني

على ذلك على سوريا ومستقبلها والمنطقة بأسرها لا سيما على المستوى الإنساني، وإذ

تجدد تونس دعمها لطموحات الشعب السوري للحرية والكرامة والديمقراطية، وتذكر بالقرارات المتخذة في هذا الشأن خلال قمة جامعة الدول العربية المعقدة مؤخرا في الدوحة، التي تناو لها ممثل الجامعة العربية في مداخلته، فإنها تشدد على ضرورة التعجيل بالتوصل إلى حل سياسي ينهي هذه الأزمة التي بلغت مستويات لم تعد تحتل الانتظار مع التأكيد على تماسك المجتمع السوري والوحدة الترابية لسوريا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد بيدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): لتمكين الأعضاء من العودة إلى بيوتهم قبل منتصف الليل، فقد قررت توزيع بياني، وعدم قراءة كل البيان. وبالتالي يتعين على الدول الأعضاء الوعد بأنهم سيقرواونه.

إن الحرب الأهلية في سوريا كارثة لا تلوح لها نهاية في الأفق. ويستمر تدهور حالة الملايين من المدنيين في سوريا وفي البلدان المجاورة، وقد بلغت حدا لا يصدق. يصبح البلد ركاما من الأنقاض، وتنهار الدولة السورية تدريجيا. ويجري تدمير المدن والأحياء تحت إطلاق نار مستمر، جراء استخدام القذائف والمدفعية الثقيلة على نطاق مروع. ولا يبدو أن ثمة نهاية لمعاناة السكان المدنيين. نشهد قمعا وحشيا وقتلا عشوائيا. ويمتد هذا النزاع عبر الحدود مهددا الاستقرار الإقليمي.

كما أن الشلل الذي أصاب مجلس الأمن يجعل الحالة أسوأ. ونتيجة لذلك، فإن مجريات الصراع أصبح يسيطر عليها منطق العنف. إن النرويج تحث مجلس الأمن على اتخاذ موقف واضح وبالإجماع ضد الانتهاكات المستمرة والجسيمة للقانون الإنساني الدولي. ويجب على المجتمع الدولي، كحد أدنى،

مبكر للمفاوضات. كما أن استقالة رئيس الوزراء فياض من منصبه مؤخرا تعكس حالة الإحباط المتزايد بين الفلسطينيين. وأنا أحيي صديقي العزيز السيد فياض على مثابرته في العمل على مر السنين في بناء اقتصاد فلسطيني قابل للاستدامة ووضع أساس متين لإنشاء دولة فلسطينية.

ولا بد للأطراف أن تلتزم نفسها مجددا بتحقيق حل الدولتين. فالاحتلال الإسرائيلي والأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية ما زالت هي المشكلة الرئيسية، ويجب أن تتوقف. كما أن إطلاق الصواريخ ضد إسرائيل من غزة يجب أن يتوقف أيضا. والمناخون بحاجة إلى رؤية تحقيق تقدم حقيقي قبل الاجتماع المقبل للجنة الاتصال المخصصة في أيلول/سبتمبر، والذي سيعقد على المستوى السياسي. وعلينا أن نتصدى للمسائل الشائكة المتصلة باستمرار أهمية جهودنا واستراتيجيتنا كمانحين. وأناشد المناخين أن يواصلوا تقديم التمويل للسلطة الفلسطينية خلال هذه المرحلة الانتقالية الصعبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فترويولا البوليفارية.

السيد فاليريو بريسينيو (جمهورية فترويولا البوليفارية) (تكلم بالإنكليزية): جمهورية فترويولا البوليفارية تؤيد البيان الذي أدلى به السيد محمد خزاعي، الممثل الدائم لجمهورية إيرن الإسلامية، باسم حركة عدم الانحياز.

إن المساعدة في بناء سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط من أهم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة. وعدم احترام السلامة الإقليمية والسيادة وتقرير المصير لبلدان الجنوب من الممارسات المتكررة للاستعماريين والإمبرياليين منذ عصور حلت. وحتى اليوم، ما زالت تلك الممارسات تستخدم للحفاظ على الهيمنة التي باتت موضع شكوك بالفعل.

ومنشآت العمل الإنساني. ولذلك فإننا ندعو الحكومة السورية وجماعات المعارضة إلى احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان الأساسية والامتناع عن ممارسة العنف الجنساني الدنيئة. ولا بد من مساءلة أولئك المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد البشرية وجرائم الحرب.

ومنذ آذار/مارس ٢٠١١، قدمت النرويج ٧٥ مليون دولار في شكل مساعدة إنسانية لصالح اللاجئين السوريين ولمن يعانون داخل سوريا.

وأنتقل الآن إلى عملية السلام في الشرق الأوسط. في ١٩ آذار/مارس، ترأست النرويج اجتماع الربيع لفريق دعم المناخين لفلسطين - لجنة الاتصال المخصصة - المعقود في بروكسل. لقد انقضى ٢٠ عاما منذ إنشاء هذا الفريق لوضع أسس دولة فلسطينية وتطوير مؤسساتها. وتحقيق النجاح الكامل لممارسة بناء الدولة تلك يقتضي أن ترافقها خطوات جدية صوب حل الدولتين. وإذا فقدنا تلك الرؤية، سوف يضمحل استعداد المناخين للمساهمة حقا.

فالوضع المالي خطير. والإيرادات الفلسطينية لا تكفي لوضع ميزانية متوازنة، مع انخفاض مساهمات المناخين في السنوات الأخيرة. وفي العام الماضي، بلغ العجز لدى السلطة الفلسطينية ١,٤ بليون دولار، ومساهمات المناخين غطت ٨٢٦ مليون دولار فقط. وفي اجتماع بروكسل، وعد المناخون بمواصلة توفير الأموال، وقد تصل المساهمات إلى بليون دولار لعام ٢٠١٣. وهذا من شأنه أن يغطي معظم العجز في الميزانية الفلسطينية هذا العام، ولكنه لن يحل التحديات الطويلة الأمد. وعدد المناخين الذين يتشككون في إمكانية استدامة النهج الحالي يتزايد يوما بعد يوم. إنهم يتساءلون عما إذا كنا بذلك، في واقع الأمر، نمول احتلالا دائما، بالنظر إلى عدم وجود أي تحسينات جوهرية في تلك المناطق أو بوادر تنم عن استئناف

الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب. ولا سبيل إلى إنكار أن من يدعمون تلك السياسات، سواء بالفعل أو بالتغاضي، يتحملون نصيبهم من المسؤولية عن هذا الموقف.

وبعد اتخاذ القرار ١٩/٦٧ في الجمعية العامة، والذي منح فلسطين مركز الدولة المراقبة غير العضو لدى الأمم المتحدة، امتنعت السلطة القائمة بالاحتلال عن تسليم إيرادات الضرائب الفلسطينية المشروعة، وأكدت في تحدٍ لها ستمضي في بناء مستوطناتها غير المشروعة بغية جعل دولة فلسطين خيارا غير قابل للحياة. والسلطة القائمة بالاحتلال تحاول تغيير الهوية الثقافية والتاريخية للشعب الفلسطيني، بما يخل بسلامته الإقليمية وتقرير مصيره.

والشعب الفتزويلي يكن إعجابا شديدا بمثابرة الشعب الفلسطيني، ويؤيد حق فلسطين في أن تكون عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، وفقا لأحكام ميثاقها المؤسس. ونطالب بانسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وفقا للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧). ونؤيد حق الفلسطينيين في أن تكون القدس الشرقية عاصمتهم. ونتمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. ونطالب بالإفراج عن السجناء الفلسطينيين، ووضع حد لاحتلال الجولان السوري. ومن ارتكبوا جرائم يشملها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ينبغي أن يدفعوا ثمن جرائمهم.

ووفدنا يؤكد على أهمية الاجتماع الخاص للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، المعقود في كاراكاس في يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل. وفي ذلك الاجتماع، شجب السيد رياض المالكي، وزير الخارجية في دولة فلسطين، واقع الفصل العنصري الذي يمارس في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال الفصل اللانساني المشين حيث لا تمنح تراخيص دخول المناطق واستخدام المرافق والطرق والنقل سوى للإسرائيليين. إنه أمر مشين أن يحتاج الفلسطينيون

وها هم الآن ينتقلون إلى أفكار جديدة لإخفاء مآرهم، بينما يعتمدون على التكنولوجيات العسكرية الأكثر تقدما في قتل المدنيين الأبرياء، ومنهم أطفال ونساء وشيوخ. وهم يرفعون تفتيت الدول القومية، ويؤججون الاختلافات العرقية والدينية والثقافية، بينما يسعون لفرض أنماط سياسية دخيلة على واقع البلدان التي لها تقاليدها التاريخية الخاصة بها. وهم يتولون برعايتهم أنشطة المرتزقة وينشرون الإرهاب بغية تغيير الهياكل السياسية والقانونية للبلدان والاستيلاء على ثرواتها. والشبكات الكبرى لوسائط الإعلام تصور أولئك الإرهابيين في ثياب المخلصين الذين يسعون إلى الاستقلال والديمقراطية. وهذا المنطق التدخلي يعطل السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وفتزوويلا تشعر بالقلق إزاء الأعمال العدوانية التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني، والتي دأبت على الانتهاك المنهج لحقوق الإنسان لذلك الشعب الباسل. إن دولة إسرائيل تحتجز حوالي ٥ ٠٠٠ من السجناء السياسيين في ظروف مزرية. والاعتقالات التعسفية والمضايقات وأعمال التخويف مستمرة بصورة يومية. كما يستمر بناء المستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والحصار الإجرامي ضد شعب غزة. وتقدر اليونيسيف أنه في كل عام يجري اعتقال حوالي ٧٠٠ طفل فلسطيني تتراوح أعمارهم من ١٢ إلى ١٧ سنة ويتم استجوابهم واحتجازهم من قبل الجيش الإسرائيلي والشرطة والعناصر الأمنية الإسرائيلية.

وعلى مدى العقد الماضي، جرى تسجيل وتوثيق نحو ٧ ٠٠٠ حالة للمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة في نظام السجون الإسرائيلية. ومنذ عام ١٩٤٧، تمتنع دولة إسرائيل وبصورة ممنهجة عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والداعية إلى حل الدولتين، متصلة بذلك من التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وتتجاهل إسرائيل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف

السيد عبد الله (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم وبلدكم، رواندا، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ويود وفد بلدي أن يعرب أيضا عن تقديره للسيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، لإحاطته الإعلامية. تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما، على التوالي، ممثل إيران، باسم حركة عدم الانحياز، وممثل جيبوتي، باسم منظمة التعاون الإسلامي. وأود أن أبدأ بتناول الأولوية الأكثر إلحاحا بالنسبة لوفد بلدي، وهي الحالة المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة. على الرغم من الزيارة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة للشرق الأوسط في الشهر الماضي، فإننا ما زلنا بانتظار إحراز تقدم ملموس بشأن الحل القائم على وجود الدولتين. وتشعر ماليزيا بقلق عميق إزاء حالة الآلاف من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين الذين لا تزال تحتجزهم السلطة القائمة بالاحتلال بصورة غير قانونية. ومن الاستهزاء بسيادة القانون أن تواصل إسرائيل - التي تعلن مرارا وتكرارا أنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط - القيام بصورة غير قانونية باحتجاز المسؤولين الفلسطينيين المنتخبين، علاوة على احتجاز النساء والأطفال. ونشعر بالقلق العميق إزاء وفاة العديد من المعتقلين الفلسطينيين في السجون، علما بخشية الفلسطينيين من أن تكون تلك الوفيات قد نتجت عن التعذيب على أيدي خاطفيهم الإسرائيليين. ويدين وفد بلدي أيضا استخدام إسرائيل المفرط للعنف ضد المحتجين السلميين المعارضين لإساءة معاملة الأسرى الفلسطينيين، الأمر الذي أدى للأسف، إلى وقوع خسائر بشرية، بمن في ذلك العديد من المراهقين.

وما زالت ماليزيا تدين بشدة أنشطة إسرائيل الاستيطانية المستمرة التي أعلنت الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية،

إلى تراخيص خاصة للدخول والتحرك داخل أراضيهم. وفتزويلا تؤيد تلك المطالب التي عبر عنها وزير الخارجية الفلسطيني.

إن الحكومة البوليفارية ترى أنه يجب احترام سوريا. فالسبيل الوحيد لتسوية النزاع في ذلك البلد إنما يتأتى من خلال حوار سياسي بين السلطات السورية والمعارضة - أي الاتفاق بين السوريين أنفسهم. ونحن نؤيد جهود السفير الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا. ونعرب عن قلقنا إزاء الجهود الرامية إلى تقليص أهمية الوساطة والحوار أو التلاعب بهما، فهما السبيل المثالي لتحقيق السلام، في حين أن هناك من يروج للحرب بشكل غير مسؤول بغية تفتيت دولة ذات سيادة.

تشجب فتزويلا تزويد الأسلحة من خارج البلد للجماعات المتورطة في الأنشطة الإرهابية والرافضة للمشاركة في أي حوار سياسي. يشكل هذا التدخل من قبل القوى الأجنبية انتهاكا واضحا لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي التي تنطبق على سوريا. ويعتبر التسامح من قبل الأمم المتحدة مع الاعتراف الدبلوماسي بالجماعات المسلحة غير النظامية التي تتصرف بصورة مستقلة عن الدولة السورية، وتستخدم العنف والإرهاب لتحقيق أهداف سياسية، سابقة غير مرغوب فيها للقانون الدولي. ولا غنى عن التوصل إلى حل عن طريق التفاوض بين السوريين أنفسهم، فضلا عن كونه ملحا وأساسيا. ونحن نشجع السلام وندعم جهود جميع الذين يسعون إليه بصدق.

ونعرب عن تقديرنا في فتزويلا بالغايات الحيرة السامية - المتمثلة في صون الحياة والسلام - وسنواصل الدفاع عن مبادئ السيادة الوطنية وحق تقرير المصير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل

ماليزيا

بخاصة فيما يتعلق بكفالة الأمن الغذائي للسكان. وما تزال إسرائيل تواصل أيضا تقييد دخول مواد البناء، بما في ذلك المواد التي يمكن استخدامها لبناء المرافق التعليمية والصحية التي تشتد الحاجة إليها. وبالفعل فإن السلطة القائمة بالاحتلال لا تكف عن تقويض الأسس التي تقوم عليها عملية السلام، في ذات الوقت الذي تواصل فيه تجويع السكان إلى حد الموت. وعليه، تدعو ماليزيا إلى الإنهاء الكامل والفوري لذلك الحصار غير القانوني. فما الذي تبقى للفلسطينيين حين تترع منهم منازلهم وأراضيهم وغذاؤهم ومياههم وبساتينهم ومساجدهم ومدارسهم ومستشفياتهم؟ وهناك العديد من وجوه الحيف التي تجب معالجتها فيما يتعلق بقضية فلسطين. وتكرر ماليزيا في ذلك الصدد، تأييدها لإقامة دولة فلسطين المستقلة على كامل الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، على أن تكون عاصمة لها.

وتود ماليزيا أيضا التأكيد على شعورها بالقلق إزاء الحالة في سوريا. ونحن نؤمن دائما بإمكانية تحقيق حل سياسي للأزمة، غير أن ذلك الحل ينبغي أن يستند إلى القرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، فضلا عن البلاغ المشترك الصادر عن فريق العمل من أجل سوريا، في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق). ويؤكد وفد بلدي ضرورة الشروع في عملية سياسية شاملة بقيادة سورية، على أن تكون مقبولة للشعب السوري، فضلا عن الوفاء بتطلعاته الجماعية وحقوقه المشروعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيسلندا.

السيدة غونارسدوتير (أيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد لوحظ أثناء إعادة افتتاح قاعة مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، أن تلك القاعة تعتبر الأهم على نطاق العالم بأسره. ويعود ذلك إلى مسؤولية المجلس عن صون السلم والأمن

فضلا عن مجلس الأمن نفسه عدم شرعيتها جميعا. وإن كانت تلك الهيئات تؤمن إيمانا صادقا بأنه ينبغي تجريم تلك المستوطنات، فإن عليها أن تؤيد شجب ماليزيا للممارسات الأكثر بشاعة، المتمثلة في منع الفلسطينيين من أعمال البناء والزراعة في أراضيهم. وينبغي ألا نخدع أنفسنا بالاعتقاد بأن المستوطنين الإسرائيليين يستكشفون ببراءة مساحات الأراضي غير المأهولة والموارد غير المستغلة، وينشدون مستقبلا أكثر إشراقا وفضيلة. الواقع المرير هو أن هؤلاء المستوطنين غير الشرعيين لا يكفون عن ارتكاب أعمال العنف والمضايقات بحق الفلسطينيين على نحو مستمر، علاوة على غزو وسرقة وتخريب بساتين الزيتون المملوكة للفلسطينيين في وقت الحصاد بصورة متعمدة. بل يواصل المستوطنون تحويل مسار المياه من طبقات المياه الجوفية في المنطقة بواسطة الأنابيب إلى إسرائيل لكي تستخدم - في جملة أغراض - لري الأراضي المزروعة التي تعهدوا أصلا للفلسطينيين بالعتناء. والمرء ليس بحاجة إلى أن يخمن أيضا معرفة المستفيدين من بيع المياه إلى المالكين الشرعيين بأسعار مبالغ فيها، علما بأن هؤلاء محرومون من الحق في الحفر للحصول على المياه في أراضيهم.

وللأسف، فإن تنسيق المستوطنين الإسرائيليين لبناء المنازل في الأراضي الفلسطينية على مستوى القرية يقابله تنسيق بالقدر نفسه في مجال التخطيط والتنمية على المستوى الكلي في المنطقة هاء - ١ بهدف تقويض دولة فلسطين ومقومات بقائها في المستقبل. ولئن تأخر المجتمع الدولي بعض الشيء في منع الأنشطة الاستيطانية غير الشرعية، فإنه ينبغي ألا نتردد الآن في إدانة حوادث العنف وغيرها من الأعمال غير الشرعية التي يمارسها المستوطنون، قبل أن تصبح العواقب أكثر سوءا، علاوة على اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

وما يزال الحصار غير القانوني في غزة قائما، على الرغم من الحاجة الملحة إلى إيجاد حل للحالة الإنسانية الخطيرة هناك،

بما أنه لم يحرز أي تقدم في عملية السلام منذ آخر مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.6906)، فسأركز على دور مجلس الأمن وعلى بعض الأنشطة الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تبين بوضوح حقائق الواقع المرير تحت الاحتلال وأن الحالة على أرض الواقع، على العكس من عملية السلام، أبعد ما تكون عن الجمود.

في هذا الصدد، نوجه الانتباه إلى الحالة الأمنية المتدهورة للفلسطينيين. فقد زادت زيادة ملحوظة الوفيات والإصابات التي تسبب فيها القوات الإسرائيلية، فضلا عن استمرار عنف المستوطنين، واستمر هدم الممتلكات الفلسطينية، فبلغ إجمالي المباني المهتمة ١٩٢ منذ بداية هذا العام، مما أدى إلى تشريد ٣٥٥ شخصا، وفقا للمعلومات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتواصلت الأنشطة الاستيطانية بوتيرة متسارعة، وهي عمل غير قانوني بموجب القانون الإنساني الدولي وينبغي وقفها تماما. وارتفع عدد الأطفال الفلسطينيين من سن ١٢ إلى ١٧ الذين يعتقلهم الإسرائيليون سنويا ويحققون معهم ويحتجزونهم إلى ما يقرب من ٧٠٠ طفل في العام، وفقا لليونيسيف. ويبدو أن إساءة معاملة الأطفال المحتجزين أصبحت سلوكا نمطيا.

وأخيرا، تود أيسلندا أن تغتنم هذه الفرصة لتحث الفلسطينيين على تعزيز جهودهم لتحقيق المصالحة، فإنجازها يعتمد إلى حد كبير عليهم.

وتود أيسلندا أن تكرر مرة أخرى دعوتها لمجلس الأمن إلى الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، واضعا في الاعتبار التفاوت الشديد بين الطرفين والحاجة إلى التدخل المحايد، بما في ذلك عن طريق زيارة دولة فلسطين، وإعادة تأكيد عدم مشروعية المستوطنات، وقبول طلب دولة فلسطين الحصول على عضوية الأمم المتحدة في

الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. لكن فيما يتعلق بالحالتين في سوريا والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، فإن من الواضح أن المجلس لم يكن قادرا على الارتقاء إلى مستوى تلك المسؤولية. والواقع أن المجلس قد نُحي جانبا في هاتين المسألتين بسبب تقاعسه. ولا ينعكس ذلك سلبا على الأمم المتحدة وأعضاء المجلس فحسب، بل هو أمر سيء بالنسبة للسلام العالمي أيضا. وفي هذا الصدد، تود أيسلندا تماما المشاعر التي أعرب عنها قادة من مختلف وكالات الأمم المتحدة في مقال نشر في صحيفة نيويورك تايمز في ١٥ نيسان/أبريل واختتمت بعبارة "كفى! فليُحشد النفوذ وليُستخدم الآن، لإنقاذ الشعب السوري وإنقاذ المنطقة من الكارثة". وليس لدى المجلس ترف الانتظار، بينما تدمر سوريا أمام أعيننا. ويجب إيجاد حل سياسي للأزمة.

وبذلك أنتقل إلى مسألة اللاجئين الفلسطينيين التي لم تحل بعد، ما داموا قد سُردوا مرة أخرى نتيجة للحرب الأهلية في سوريا. فمن بين نصف المليون من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا هناك ٤٠٠.٠٠٠ حاليا في حاجة إلى المساعدة الإنسانية.

وسُرد منهم نحو ٢٠٠.٠٠٠ داخل سوريا، في حين فر ٤٢.٠٠٠ آخرون إلى لبنان حيث تتسم الحالة في المخيمات الفلسطينية بصعوبة بالغة على أقل تقدير. إن تطور الأحداث على ذلك النحو ينبغي أن يكون بمثابة تنبيه للمجتمع الدولي لكي يدرك مدى ضرورة التوصل إلى حل عادل ودائم لمحنة اللاجئين الفلسطينيين في أقرب وقت، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). فقد ظلوا ينتظرون ذلك الحل على مدى ٦٥ عاما. وقد وُجّهت الحرب الأهلية أيضا الانتباه إلى قضية الجولان السوري المحتل التي لم تحل بعد. وهي تقتضي أيضا وضع خطة عمل بشأنها من قبل مجلس الأمن، نظرا للتطورات الجارية في الميدان.

ذات الصلة، وخطورة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية.

ومع ذلك، فإن السياسة الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما استمرار الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، لا تزال تشكل عقبة كأداء أمام تحقيق ذلك الهدف. إن استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي لا يفاقم فحسب مشكلة تفتيت الضفة الغربية، بل يوشر أيضا على عدم الالتزام بالدخول مع الفلسطينيين في مفاوضات عادلة وواقعية.

في غزة، ما زالت الحالة الإنسانية مُنهكة إذ يعوق الحصار الإسرائيلي حركة الأشخاص والسلع، مما يؤدي إلى زيادة البطالة وانكماش الأعمال التجارية الخاصة والأنشطة الاقتصادية. وبناء على ذلك، تحت إندونيسيا مرة أخرى إسرائيل على الكف عن تجاهلها وتحديها لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وللقانون الدولي، وهو أمر ظلت تفعله بدون أن يحدث أي رد فعل أو تترتب عنه تبعات حتى الآن.

ومما يثير الإحباط أن نلاحظ أنه في غضون السنة الماضية لم يكن هناك إلا تطور إيجابي وأحد فقط في القضية الفلسطينية. وهو ما جرى في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي من القبول التاريخي بانضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفة الدولة المراقب غير العضو. ومن المؤسف أن ذلك الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة قد ردت عليه إسرائيل بتدابير انتقامية مبالغ فيها. ويساورنا بالغ القلق إزاء مواصلة إسرائيل احتجاز وسجن آلاف الفلسطينيين بصورة لاإنسانية وغير قانونية، ومن بينهم الأطفال والنساء. ولا يزالون عرضة لسوء المعاملة النفسية والبدنية ولا يحظون بالإجراءات القانونية العادلة والتهيئة.

وما فتئ العديد من أعضاء المجتمع الدولي، ومن بينهم إندونيسيا، يدينون الإجراءات الإسرائيلية. ومع ذلك تواصل إسرائيل إظهار عدم احترامها للقانون الدولي. وندعو المجتمع

ضوء تأييد العضوية الساحق لحق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وأخيرا، فيما يتعلق بسوريا، تود أيسلندا أن تؤكد من جديد الدعوات التي وجهتها إلى المجلس بإحالة الحالة منذ آذار/مارس ٢٠١١ إلى المحكمة الجنائية الدولية، والتوصل إلى موقف مشترك بشأن كيفية التصدي للحرب الأهلية في سوريا وعواقبها الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر الرئاسة الرواندية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونحن ممتنون أيضا لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية.

قبل أن أمضي بعيدا، يود وفد إندونيسيا أن يعرب عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والممثل الدائم لجيبوتي باسم منظمة التعاون الإسلامي.

لا تزال إندونيسيا، شأنها شأن الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، تشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. وقد جرت محاولات ترمي إلى استئناف الحوار والمفاوضات الجوهرية بين الطرفين لكن بدون جدوى. ومع ذلك، فإننا مما يدفعا إلى التفاؤل ما بذلته الأطراف المعنية مؤخرا من جهود ترمي إلى إحياء مسار السلام، وهيئة مناخ يفرضي إلى إحراز التقدم. في هذا الصدد، لا تفتأ إندونيسيا تؤيد بقوة حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين المستقلة والقابلة للحياة البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وحل عادل وشامل تمشيا مع قرارات مجلس الأمن

نواصل المشاركة في هذه الجلسات الروتينية، يظل الشعب الفلسطيني يعاني كل يوم تحت نير الاحتلال غير القانوني، حيث لا تنفك القوة المحتلة عن تقويض القانون الدولي، بما في ذلك قرارات المجلس، بلا رادع.

وما برحت جنوب أفريقيا يساورها عميق القلق إزاء الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها مؤخرا القيادة الأمريكية لإحياء عملية السلام، لا يزال الوضع على ما هو. ونأمل أن تزيل حكومة الائتلاف الجديدة برئاسة رئيس الوزراء نتنياهو جميع العقبات التي تحول دون استئناف محادثات السلام، بما في ذلك بناء المستوطنات غير القانونية، وأن تعود بنية حسنة إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

وغني عن القول إن المستوطنات ليست فقط غير قانونية بموجب القانون الدولي، ولكنها ما زالت أيضا تمثل عقبة كأداء أساسية أمام استئناف المفاوضات المباشرة وتحقيق السلام المستدام.

إن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية تسفر عن مصادرة الأراضي الفلسطينية الضرورية لدولة في المستقبل وتسعى إلى عزل القدس الشرقية عن المدن الفلسطينية الرئيسية الأخرى، وبالتالي تهدد بشكل خطير للغاية قابلية تحقيق حل وجود دولتين تماشيا مع دعوة الأغلبية الساحقة إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وقابلة للحياة ومتصلة جغرافيا، تتعايش في سلام جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧، وتكون عاصمتها القدس الشرقية. ينبغي لإسرائيل أن توقف فوراً أنشطتها الاستيطانية باعتباره التزاما بموجب مختلف قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي.

وفي ما يتعلق باستمرار العنف، تؤكد جنوب أفريقيا مجددا إدانتها لجميع أعمال العنف، بغض النظر عن مصدرها لأنها تقوض حل الدولتين. ونحن قلقون بشكل خاص إزاء استمرار الانتهاكات التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون

الدولي إلى العمل بجد على تعزيز جهودنا ضد انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي، وضمان العدالة والحرية للشعب الفلسطيني.

فيما يتعلق بالحالة في سوريا، فإن الكارثة الإنسانية ما برحت تتفاقم، بدون أن يكون هناك رد مناسب من المجتمع الدولي، بخاصة مجلس الأمن. وقد بلغت الحالة على أرض الواقع من السوء ما بات يهدد الآن استقرار المنطقة.

وإزاء هذه الأزمة التي ما برحت تتكشف أبعادها، لا بد من بذل جهود حثيثة لوقف العنف فوراً. يجب أن ينحني أعضاء المجلس خلفاتهم جانبا ليجدوا أفضل الطرق لإقناع جميع أطراف الصراع بوقف العنف. يجب التصدي على نحو عاجل للحالة الإنسانية الخطيرة على أرض الواقع، لا سيما فيما يتعلق باللاجئين والمشردين. وأخيرا، يجب أن تبدأ بدون تأخير عملية سياسية تفضي إلى حل دائم للصراع، وفقا لتطلعات الشعب السوري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد غوفيندر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر جنوب أفريقيا السيد فيلتمان على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس. ونهنئ رواندا على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

مناقشة اليوم فرصة طيبة للتأكيد مرة أخرى على أهمية التوصل إلى حل دائم للحالة في الشرق الأوسط بشكل عام، والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص. وكما قلنا في الماضي، فإن هذه الجلسات قد تردت لتصبح أندية للحديث عن الحالة، تجتر فيها البلدان مواقفها المعروفة سلفا، لكن بدون تحقيق أي نتائج ذات مغزى. والأمر المحزن في ذلك هو أنه، بينما

تشعر جنوب أفريقيا بالقلق إزاء محنة الفلسطينيين المحتجزين بصورة غير قانونية في السجون الإسرائيلية. ونأسف لوفاة ميسرة أبو حمدي في آذار/مارس هذا العام، الذي كان يمكن تجنب وفاته لولا الإهمال الطبي من جانب السلطات الإسرائيلية. وينبغي لإسرائيل أيضا معالجة وتحسين الظروف المعيشية للسجناء بهدف إنهاء الإضراب عن الطعام المترتب عليها. يعيش السجناء الفلسطينيون منذ فترة طويلة في ظل ظروف مروعة في السجون الإسرائيلية ولم يفعل المجتمع الدولي الكثير حيال محتهم. وفي هذا الصدد، ندعو إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان لجميع السجناء الفلسطينيين والالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ذوي الصلة، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. وينبغي لإسرائيل أن تضمن سلامتهم وتسمح لأفراد الأسرة بالوصول إليهم وتحترم حقوقهم الإنسانية الأساسية.

ونعرب مجددا عن قلقنا العميق إزاء انتهاك حقوق الإنسان للأطفال الفلسطينيين واحتجازهم. ندرك جميعا الآثار النفسية السلبية الطويلة الأمد التي سيخلفها ذلك على هذه الفئة الضعيفة. وأحطنا علما بتقرير اليونسيف في شباط/فبراير ٢٠١٣ الذي خلص، في جملة أمور، إلى:

”يعتقل الجيش والشرطة والعناصر الأمنية الإسرائيلية كل سنة حوالي ٧٠٠ طفل فلسطيني تتراوح أعمارهم من ١٢ و ١٧ سنة، غالبيتهم العظمى من الفتيان، ويتم التحقيق معهم واحتجازهم. وخلال السنوات العشر الماضية، احتجز ما يقدر بنحو ٧٠٠٠ طفل، وتم استجوابهم ومحاكمتهم و/أو سجنهم في إطار نظام العدالة العسكرية الإسرائيلية، بواقع طفلين في المتوسط كل يوم“.

وفي ما يتعلق بالحالة في غزة، لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء استمرار الحصار الإسرائيلي. وندعو إلى

ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك اقتلاع أشجار الزيتون والاعتداءات على الفلسطينيين وإطلاق النار عليهم، وهدم المنازل والمساجد والكنائس والمقابر الفلسطينية. ونأمل أن تتخذ السلطات الإسرائيلية إجراءات ضد مرتكبي هذه الأعمال العدوانية.

إن إعلان إسرائيل في الشهر الماضي عزمها استئناف تحويل مبلغ ١٠٠ مليون دولار شهريا إلى فلسطين طال أمد انتظاره، ونذكر إسرائيل بأن تحويل هذه الأموال، التي ما كان ينبغي احتجازها مطلقا، شرط بموجب اتفاقات أوصلو عام ١٩٩٣. كما نرحب بقرار حكومة الولايات المتحدة رفع القيود على حوالي ٥٠٠ مليون دولار، أوقف تحويلها بعد قبول فلسطين بصفتها دولة مراقبة غير عضو في العام الماضي. ونؤكد من جديد رأينا بأن احتجاز الأموال عمل انتقامي غير مشروع ولا أخلاقي يشكل عقاب جماعي للسكان الفلسطينيين ويؤثر سلبا على فعالية السلطة الفلسطينية.

وتشعر جنوب أفريقيا بالقلق إزاء التحديات المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية. يمكن أن تعكس هذه التحديات اتجاه المكاسب التي حققتها فلسطين في مشروع بناء مؤسساتها وتجعل البلد غير مستقر مع تراجع تقديم الخدمات. وفي هذا الصدد، ندعو إسرائيل إلى أن ترفع على سبيل الاستعجال جميع القيود للسماح بتنمية القطاع الخاص والتجارة والأنشطة الاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي وتعالج الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية في الأجلين القصير والمتوسط. إن التنمية الاقتصادية المستدامة حاسمة الأهمية أيضا لتلبية الاحتياجات الماسة للفلسطينيين العاديين ولانتشالهم من الفقر المدقع.

ونحيط علما أيضا باستقالة رئيس الوزراء سلام فياض، ونأمل أن يوفر خلفه القيادة اللازمة لكفالة تحقيق الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي والسياسي في فلسطين.

السيد نتواغاي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوالي أن أعرب عن تقدير وفدي العميق لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح لنا فرصة لتبادل الآراء بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به باسم حركة عدم الانحياز.

منذ وقت ليس ببعيد، أدلى وفد بلدي ببيان في هذه القاعة سلط فيه الضوء على أهمية الأحداث التحويلية التي أتت بها موجة الثورات في الشرق الأوسط انطلاقاً من التوق إلى الحرية والتغيير. لم يغفل المجتمع الدولي عن الديناميات المتغيرة في الشرق الأوسط. وفي حين أننا نحن مجتمع الأمم نحترم تطلعات شعوب هذه المنطقة وإرادتها للعيش في سلام وكرامة، علينا دور نضطلع به في مساعدتها على تحقيق السلام الدائم وأسباب العيش المستدامة.

وإذ تواصل شعوب الشرق الأوسط السعي من أجل مستقبل أفضل، علينا القيام بدورنا في مساعدتها على التعمير وتنمية مؤسسات الحكم القوية والشاملة والمستدامة. ولأننا نريد لمواطني الشرق الأوسط ما تمناه لأنفسنا، نحن مستعدون وراغبون في الإسهام بأي وسيلة ممكنة في تشكيل مسرح الشرق الأوسط من أجل تحسين نوعية حياة الشعوب.

ولهذا السبب، يتعهد بلدي، في إطار منتديات تطوعية مثل منبر كاماتش، بدعم شعوب الشرق الأوسط من خلال الدروس التي تم تجريبها ودراساتها في مجالات إجراء الانتخابات والحكم الديمقراطي والإدارة العامة وتعزيز وكالات إنفاذ القانون.

لا شك في أن الشرق الأوسط في الماضي يختلف تماماً عن الشرق الأوسط الذي نعرفه الآن. إنه شرق أوسط يشهد تحولات اجتماعية اقتصادية وثقافية سريعة كجزء من العولمة.

وضع حد للحالة الإنسانية التي طال أمدها والتي هي من صنع الإنسان من خلال رفع الحصار المفروض على غزة. يشكل الحصار والقيود المفروضة انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي ويتناقض مع إرادة المجتمع الدولي على النحو المعبر عنه في العديد من قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

إن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي صوب التخفيف من حدة الحالة الإنسانية في غزة تستحق الثناء. ومن جانبها، ساهمت جنوب أفريقيا بمبلغ مليوني راند في البرامج الإنسانية التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ما فتئت جنوب أفريقيا ترى أن مستقبل فلسطين يتوقف بدرجة كبيرة على وحدة شعبها. ولذلك فإننا نحث، في هذا الصدد، الفلسطينيين على السعي جاهدين من أجل الوحدة. نحن ناشد، على وجه الخصوص، حركتي حماس وفتح على العمل معا وأن توطدا بشكل جماعي مكاسب الشعب الفلسطيني. وفي ضوء ما تعلمناه من تجربتنا، نعتقد أن الوحدة فيما بين الفلسطينيين أمر ضروري لتحقيق المصالحة في الأجل الطويل والسلام المستدام في فلسطين.

في الختام، ينبغي ألا تصرف الحالة المتدهورة في المنطقة الأوسع انتباهنا عن التركيز على التوصل إلى تسوية تفاوضية دائمة بين الجانبين. ولذلك، يتوجب على مجلس الأمن والمجموعة الرباعية مواصلة الاضطلاع بمسؤولياتهما دون خوف أو محاباة، مع زيادة التركيز. ونهيب كذلك بالمجلس وأصحاب المصلحة الآخرين تسريع الجهود نحو إيجاد حل شامل لأزمة الشرق الأوسط، بما في ذلك المساران السوري واللبناني. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بوتسوانا.

الحوار. ونحث على وجه التحديد دولة إسرائيل على وقف بناء المستوطنات في قطاع غزة لتمكين عملية التفاوض من المضي قدما من دون ترهيب وضغط.

وختاما، تعيد بوتسوانا التأكيد على أن وجود شرق أوسط ينعم بالاستقرار والسلام وخال من العنف، تعيش دوله جنبا إلى جنب في وئام، ليس فحسب في صالح سلام وأمن المنطقة التي تملك إمكانات هائلة، بل سيوفر أيضا بيئة مواتية لتحقيق الازدهار والسلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط.

إن الشرق الأوسط يمر بفترة انتقال وتغيير هامة. والقضية الفلسطينية في صميم التحديات التي نواجهها في الشرق الأوسط. فهذه المسألة لا تزال تفسد فرص التعاون والرفاه والسلام على الصعيد الإقليمي. وتركيا لا تزال تدعم إيجاد حل يقوم على وجود دولتين استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين التي تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل والتي تجلس جنبا إلى جنب معنا على قدم المساواة تحت هذا السقف.

ومن المهم للغاية وبشكل متزايد إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، التي وصلت إلى طريق مسدود منذ فترة، بما في ذلك استئناف مفاوضات السلام الشامل بين الطرفين للتوصل إلى حل عادل ودائم. وهذا أمر هام للغاية مع كل ساعة تمر، والتي تجعل حل الدولتين أقل احتمالا. وفي هذا الصدد، نقدر المشاركة المتجددة لحكومة الولايات المتحدة في تيسير عملية

كل يوم، تتطور قصة جديدة ويكتب فصل جديد في التاريخ وتشرق بداية جديدة في الأفق.

أنتقل إلى الحالة في سوريا، ما برح وفدي يساوره القلق إزاء استمرار أعمال العنف وتزايد تدهور الحالة الإنسانية في هذا البلد، والتي يمكن أن تتحول الآن إلى كارثة إنسانية.

لا يزال الشعب السوري يكابد مشاق يعجز عنها الوصف ويتعرض لقمع عنيف على يد نظام الأسد. ولا يزال الملايين مشردين داخليا، في حين لجأ آخرون إلى البلدان المجاورة.

وفي هذا الصدد، فإن وفد بلدي سيواصل إدانة هذه الهجمات التي تُشن على المدنيين الأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده الرامية إلى ممارسة الضغط من أجل تقديم مرتكبي هذه الجرائم البشعة إلى العدالة.

وندعو على وجه التحديد مجلس الأمن، بوصفه المؤتمن على السلام والأمن الدوليين، إلى أن يفني بالتزاماته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. فإلى متى سنقف متفرجين فيما يتواصل امتهان كرامة إخوتنا في الإنسانية وذبحهم بأيدي نفس الأشخاص الذين يزعمون أنهم يضعون مصالحهم فوق كل اعتبار؟

بخصوص قضية فلسطين، ما فتئت بوتسوانا، وما زالت، تعرب في مختلف المحافل، بما في ذلك هذه الهيئة، عن موقفها بأن هناك جدوى للحل القائم على وجود دولتين. ونحن نؤمن بالتعايش بين إسرائيل وفلسطين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب بوصفهما دولتين ذواتي سيادة لا تتقاسمان الحدود فحسب بل لديهما أيضا رغبة مشتركة في تحقيق السلام والأمن والازدهار. ومن الضروري أيضا أن يحترم الطرفان جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، نشجع جميع الأطراف المشاركة في عملية السلام على الجلوس إلى طاولة المفاوضات واعتماد

استعداد لتقديم دعمه لتشكيل حكومة وحدة فلسطينية، على أن يلي ذلك إجراء انتخابات.

وستواصل تركيا دعم عملية السلام، وكذلك التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني إلى إقامة دولة تحظى باعتراف دولي، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومبادئ مدريد وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

أود أن أتطرق إلى الكارثة الإنسانية التي تدور فصولها عبر حدودنا مباشرة مع سوريا. فبعد مقتل أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص ونزوح ١,٣ مليون لاجئ وتشرد ٤,٥ مليون شخص داخلها وفي ظل وجود ٦ ملايين شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، فإن الأزمة السورية هي الأزمة الإنسانية الأسرع تفاقما في العالم. وكما أعلننا في الأسبوع الماضي في القاعة (انظر S/PV.6949)، فإن المجتمع الدولي مسؤول أخلاقيا عن دعم الشعب السوري في نضاله. ويجب القيام بذلك على وجه السرعة وبشكل جماعي وحاسم. وقد بلغ متوسط عدد السوريين الذين يعبرون الحدود يوميا إلى البلدان المجاورة ٨ ٠٠٠ شخص. ومن غير الواقعي أن نتوقع استمرار هذه البلدان في استيعاب تدفق اللاجئين السوريين بشدته الحالية. ونعتقد أنه، ريثما يتم التوصل إلى حل سياسي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبدأ مناقشة السبل والوسائل غير المستكشفة لمعالجة مشاكل واحتياجات المشردين داخلها في سوريا وإيجاد مقاصد بديلة للذين يختارون مغادرة بلدهم لشعورهم بعدم الأمان.

وقد اتفق وزراء خارجية البلدان الأحد عشر الأعضاء في مجموعة أصدقاء سوريا، خلال اجتماعهم في اسطنبول يوم السبت الماضي، على ضرورة اتخاذ إجراءات فورية لوضع حد للصراع السوري. وعلى هامش الاجتماع، أكد الائتلاف الوطني السوري مجددا رؤيته الهامة جدا لسوريا الجديدة كدولة ديمقراطية وتعددية تقوم على سيادة القانون وحيث سيكون جميع السوريين، رجالا ونساء، متساوين بغض النظر

السلام. وتركيا مستعدة، كما كان الحال دائما، للمساهمة في كل الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد تسوية عادلة ودائمة.

وأنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية تشكل عقبات خطيرة أمام استئناف المفاوضات. وقد حان الوقت للالتزام الجدي بالمعايير الراسخة لعملية السلام واحترامها. وعليه، فإنه تجدر الإشارة إلى قرار مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس بإنشاء بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في الآثار المترتبة عن المستوطنات الإسرائيلية على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولا يزال الوضع المقلق للأسرى الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل باعثة على أشد القلق، وهو أمر يمكن، كما ثبت أيضا في الشهر الماضي، أن يعرقل أي تقدم منشود في محادثات السلام.

وفي هذا الصدد، أود أن أعيد التأكيد على موقفنا من نبذ العنف بغض النظر عن الدوافع وراء ذلك. والحصار غير القانوني المفروض على غزة ليس مستداما. ونتوقع من الحكومة الإسرائيلية رفع الحصار، وفقا لالتزاماتها الثنائية والمتعددة الأطراف. وعمليات الإغلاق التعسفي للمعابر الحدودية وغيرها من التدابير العقابية للسكان المدنيين في غزة تأتي بنتائج عكسية لما نحاول تحقيقه.

وفي غضون ذلك، سنواصل تقديم دعمنا الكامل للمصالحة الفلسطينية التي نعتقد أنها تشكل إحدى ركائز السلام في الشرق الأوسط. وينبغي ألا يهبط هذا المطلب الهام إلى المرتبة الثانية بعد مفاوضات السلام. ومن المهم أيضا أن تدرك الأطراف الفلسطينية أن المصالحة ستجعل دورها في سبيل السلام يحظى بالتقدير. وانطلاقا من ثقتنا في قيادة فخامة الرئيس محمود عباس، سنستمر في حث الأطراف على تسريع نتائج جهودها. وينبغي أيضا أن يكون المجتمع الدولي على

المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك الإفراج عن السجناء المعتقلين قبل اتفاقية أوسلو، وإنهاء الحصار الظالم والعدوان على قطاع غزة والتوقف عن إجراءات خنق الاقتصاد الفلسطيني.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف عن محاولات تهويد مدينة القدس، تلك المدينة العربية التي ستظل عربية تفخر بتعددتها الدينية. ونعيد التأكيد على أنه لا دولة فلسطينية بدون القدس، ولا قدس بدون المسجد الأقصى.

كما أن المصالحة الفلسطينية شرط لتحقيق سلام عادل ودائم. ولا بد لجميع الأطراف أن تعمل على دعم وتشجيع كل التوجهات الرامية إلى تحقيق تلك المصالحة بدلا من تقويضها.

وما زالت الأزمة في الجمهورية العربية السورية في تفاقم مستمر. ومع استمرار التصعيد العسكري، يستمر فقدان النظام السوري لسيطرته على الأرض. ولذلك، فإن إصراره على البقاء في الحكم يدفعه إلى الاستماتة في محاولة فرض الحل العسكري بشتى الوسائل ضد الشعب السوري الصامد. وعلى الرغم من أن النظام يتحمل مسؤولية قانونية وأخلاقية عن حماية أبناء شعبه، فإنه، للأسف، لا يتورع عن مواصلة استخدام القوة المفرطة وارتكاب المجازر واستهداف الأحياء السكنية والمرافق المحرمة، كالملاجئ والمدارس والمستشفيات والمخازن ودور العبادة وحتى الأبنية الأثرية. وهذا ما يؤكد حقيقة باتت واضحة وضوح الشمس، وهي فقدان ذلك النظام لشرعيته تماما.

ومنذ أيام، ارتكبت قوات النظام السوري والمليشيات الموالية له مجزرة أخرى في بلدة جدّيدة عرطوز الفضل، وتم خلالها قصف وتدمير المخبز الوحيد في البلدة. إن مجزرة عرطوز الفضل وسابقاتها من المجازر في داريا والحولة وكرم الزيتون والقبير وغيرها هي جرائم ضد الإنسانية، أي جرائم ضدنا جميعا يندى لها جبين الإنسانية والضمير الإنساني.

عن خلفياتهم العرقية والدينية والطائفية. وهذه التصريحات لن تكون مشجعة ما لم يتحد المجتمع الدولي ويعمل يدا بيد من أجل جميع القيم العالمية التي نؤمن بها.

أود أن أحتتم بياني بالإعراب عن تأييدي للرأي القائل بأن عام ٢٠١٣ عام حاسم للسلام في الشرق الأوسط. فقد آن الأوان لاتخاذ إجراءات صادقة وملموسة. وهناك حاجة متزايدة بطراد إلى اتخاذ إجراءات متضافرة من أجل التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد يوسف لارام (قطر): لقد مر أكثر من عقدين على انطلاق عملية السلام بمنهجيتها الحالية. وللأسف، فقد استمر فشلها لأنها تركز على إدارة القضية بدلا من التصدي لأسبابها الجذرية المتمثلة في استمرار الاحتلال الإسرائيلي. وعلى الرغم من هذا الفشل، فإننا نرى أن نافذة الأمل ما زالت مفتوحة، ممثلة في مبادرة السلام العربية التي ما زالت مطروحة على الطاولة منذ أكثر من عقد من الزمان، وما زالت الدول العربية تؤكد استمرار التزامها بها. ولكن، من الواضح أن هذه النافذة لن تظل مفتوحة إلى ما لا نهاية. ولذلك، لا بد من تكثيف الجهود والعمل بكل جدية وسرعة من أجل استغلال هذه الفرصة قبل فوات الأوان.

وعلى هذا الأساس، فقد تقرر في اجتماع جامعة الدول العربية على مستوى القمة المعقود في الشهر الماضي في الدوحة تكليف لجنة وزارية برئاسة معالي الشيخ حمد بن حاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر، للتوجه إلى عواصم بعض الدول المؤثرة للدفع في هذا الاتجاه. ونأمل أن يتم التعامل بكل إيجابية مع هذا المسعى الهام.

ومن أجل ذلك، لا بد من الضغط على إسرائيل لوضع حد فوري للمشروع الاستيطاني في الأرض الفلسطينية

إن دولة قطر، بالاشتراك مع معظم الدول العربية وعدد كبير من الدول الأخرى، بصدد تقديم مشروع قرار للجمعية العامة يسعى لدعم الجهود الدولية والإقليمية والأمنية لتحقيق الحل السياسي للأزمة السورية. وهنا، يجدر أن ننوه بأننا نعتقد أن ثمة حاجة ماسة لتحرك مجلس الأمن وتوحيده من أجل وقف هذه الكارثة الإنسانية. إن فشل مجلس الأمن في اتخاذ موقف لحل الأزمة في سوريا وحماية الشعب السوري، وفشله أيضا في التعامل الفعال مع القضية الفلسطينية، سيكون له عواقب أخطر على منطقة الشرق الأوسط ككل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيكاراغوا.

السيدة روبياليث دي شامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة اليوم وعلى الطريقة التي تديرون بها عمل مجلس الأمن هذا الشهر.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

نجتمع هنا في مجلس الأمن مرة أخرى لمناقشة موضوع الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وها نحن نكرر، مرة أخرى، تضامننا العميق مع هذا الشعب الشقيق، وعمام بعد عام، ولأكثر من ٦٠ عاما، وفي أوقات مختلفة، ندنا بالاحتلال الإسرائيلي غير المشروع وسياساتها التوسعية التي ما فتئت تقوض كل الجهود لتحقيق السلام واستمرارها في رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. والآن أكثر من أي وقت مضى، وبعد اعتماد أغلبية المجتمع الدولي لقرار الجمعية العامة ١٩/٦٧، فإننا ملتزمون التزاما لا مناص منه بتصحيح الظلم التاريخي المرتكب بحق الشعب الفلسطيني. ونرى أن تصويت غالبية الدول الأعضاء لصالح هذا القرار يشكل بيانا من المجتمع الدولي يفيد أن فلسطين تستوفي كل

ومن أخطر مظاهر التصعيد في سوريا التقارير التي تشير إلى استخدام أسلحة كيميائية. ومن هنا، تتبين أهمية لجنة التحقيق التي أنشأها الأمين العام لتوضيح الحقائق والتحقيق في أبعاد ذلك التطور الخطير.

لقد تبين من الإحاطات الإعلامية لمسؤولي الأمم المتحدة المعنيين بالشؤون الإنسانية يوم الخميس الماضي أن الأزمة في سوريا هي الأزمة الإنسانية الأخطر في العالم، وأنه من غير الممكن إيجاد حل إنساني لها. وفي حين أننا نشيد بجهود الأمم المتحدة والدول التي تعهدت بتقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري، فإن ما يقلقنا حقا هو تسارع تفاقم الأزمة الإنسانية بشكل يسبق ويفوق الجهود الدولية لتقديم المساعدة. ولا يقتصر الخطر على سوريا نفسها، بل إن الأزمة بدأت تلقي بظلالها بالفعل على دول الجوار وتهدد أمن تلك الدول والمنطقة برمتها. إننا نذكر المجلس المقرر بأنه كلما طال أمد الأزمة جراء تلك المؤتمر الدولي في حلها ونصرة الشعب السوري، صار الحل السياسي أبعد منالا وأفسح المجال أكثر لدوامة العنف وتنامي التطرف. كما نود هنا أن نغند الكذبة التي يروج لها النظام السوري بأن وجوده ضمانا لسلامة الأقليات. فالحقيقة عكس ذلك تماما. إن بطش النظام واستهتاره بالشعب والوطن هو ما يهدد المجتمع السوري بجميع مكوناته.

وأمام الحاجة الملحة للتصدي لهذه الأزمة، بذلت جامعة الدول العربية جهودها منذ البداية نحو تهيئة المناخ الذي يعزز فرص الحل السلمي. وفي ذلك الإطار، دعمنا الخطوة الهامة المتمثلة في توحيد المعارضة السورية، بجناحيها السياسي والعسكري، تحت مظلة الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة السورية. وهذه الخطوة كانت مطلبا هاما من مطالب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة، وفق الفصل الثامن من ميثاقها، دعم جهود الجامعة العربية بوصفها المنظمة الإقليمية المعنية بالأزمة السورية.

وسوريا. علاوة على ذلك، ينبغي أن يشمل تحقيق السلام في جميع بلدان المنطقة.

وتكرر نيكاراغوا مناشدتها احترام حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وتدعو إسرائيل إلى الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

كما نكرر تضامننا مع السجناء والمعتقلين السياسيين الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال، الذين يوجدون في السجون الإسرائيلية والذين يتعرضون لسوء المعاملة غير الإنسانية من جانب تلك السلطات. وقد أدى ذلك إلى إضرابات عن الطعام وحتى إلى وفاة بعض المعتقلين. ونحن ندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الفلسطينيين المسجونين تعسفا في إسرائيل. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده في سياق حملة عالمية لإظهار تضامننا بشأن هذه المشكلة الهامة.

ونود أن نغتتم هذه المناسبة لنشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ونيكاراغوا عضو فيها، وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية على الجهود التي بذلت لكفالة نجاح الاجتماع الذي عقد مؤخرا في كاراكاس للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وتحقيق الدولة الفلسطينية. والإعلان الذي اعتمد في ذلك الاجتماع سيعطي زحما صلبا للجهود التي تبذل في عام ٢٠١٣، مع التأكيد، كما قال رئيس لجنتنا للتو، على الطلب إلى الجمعية العامة أن تجعل عام ٢٠١٤ سنة التضامن مع فلسطين، بغية القيام بحملة عالمية لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي.

ونرحب أيضا بالحلقة الدراسية الإقليمية لفلسطين التي ستعقد في إكوادور العام المقبل، والتي تمثل فرصة فريدة من نوعها لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بغية إظهار دعمها الكامل مرة أخرى للدولة الفلسطينية.

المعايير الواردة في الميثاق لتكون دولة عضو كاملة العضوية مستعدة لتحمل مسؤولياتها كأمة محبة للسلام.

لقد صوت وفدنا لصالح القرار تعبيرا عن تضامننا الثابت والقائم على موقفنا المبدئي الداعم للقضية الفلسطينية التي يؤديها السيد دانيال أورتيغا سافيدرا، رئيس نيكاراغوا، دوما. ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، اعترفت نيكاراغوا اعترافا كاملا بوجود الدولة الفلسطينية.

للأسف، هذا الاعتراف الكامل لم يتحقق بعد نظرا للافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب بعض البلدان التي هي أعضاء في مجلس الأمن والتي، من خلال استخدامها حق النقض، تقف في وجه هذا التطوع المشروع للشعب الفلسطيني. وبما أن حق النقض يظل العقبة الرئيسية أمام تحقيق السلام والأمن، حان الوقت كي يفكر مجلس الأمن، بطريقة إيجابية ودون قيد أو شرط، في مطلب الدولة الفلسطينية بالعضوية الكاملة. وعلينا أن نواصل دعم الجهود الفلسطينية كافة حتى تتمكن فلسطين، عاجلا أو آجلا، من الجلوس بجوارنا بوصفها الدولة العضو ١٩٤ في الأمم المتحدة.

وبعد الاعتراف الحاسم في الجمعية العامة بمركز فلسطين كدولة مراقبة غير عضو، صعدت إسرائيل على سبيل الانتقام سياستها المتمثلة في الاحتلال والحصار الإجرامي، واستمرار بناء المستوطنات، ورفض تفكيك المستوطنات القائمة. ومع تجاهلها لإرادة المجتمع الدولي والتسبب بركود عملية السلام، في محاولة لفرض شروط على المفاوضات، فإنها تواصل تغيير التركيبة الديمغرافية والدينية للأرض الفلسطينية، الأمر الذي يمثل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

والسلام في الشرق الأوسط لا يعني أننا بحاجة فحسب إلى حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي؛ فالحل يجب أن يشمل أيضا الوضع في الأراضي التي تحتلها إسرائيل في لبنان

الدولية، والمطالبة برفع الحصار الإسرائيلي غير القانوني المتواصل على قطاع غزة. وناشد المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته وان يتحرك على الفور لرفع ذلك الحصار وتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في القطاع.

وفي القمة التي عقدت مؤخرا في الدوحة، اوضح حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، أن الفترة الماضية شهدت العديد من التطورات والمتغيرات التي وفرت ظروفا جديدة ومرتكزات واضحة وثابتة للسلام في الشرق الاوسط، تركزت على اساس حل الدولتين بقيام دولة فلسطينية مستقلة على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشريف. كما اشار جلالتة إلى ضرورة تبني منهجية جديدة لعملية السلام العادل والشامل في المنطقة، واحياء آلياته المعطلة على جميع المسارات بسبب الموقف الإسرائيلي، ورفض إسرائيل المتواصل للقرارات الدولية ذات الصلة، وذلك بالاتفاق والتنسيق مع الاصدقاء في المجتمع الدولي، للتحرك على اساس تنفيذ مرجعيات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي اقرت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وانهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧، ووقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشريف.

إن التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط ينبغي لزاما أن تقود إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري، واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة، وفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على اساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وايجاد حل عادل يضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (د-٣).

وتكرر نيكاراغوا تضامنها الكامل مع الشعب الفلسطيني في سعيه لتحقيق حريته وممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، بما في ذلك ما يتعلق بإنشاء دولة فلسطينية استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتكون القدس الشرقية عاصمة لها، مما يرسى أساسا للسلام العادل والدائم في الشرق الأوسط مع كل من دولتي فلسطين وإسرائيل، اللتين ستعيشان في سلام وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتطلعات جميع البلدان المحبة للسلام.

وأخيرا، نكرر أن الوقت قد حان لوضع حد لسياسة الكيل بمكيالين المستخدمة من جانب بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وحلفائهم. وفي سوريا، بدلا من تشجيع الحوار والمصالحة، يعملون على تعزيز العنف وعسكرة الصراع، وتسليح الجماعات المتطرفة بهدف تغيير النظام. وسيكون لهذا العنف وهذه العسكرة تداعيات خطيرة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، ومع ذلك هؤلاء الأعضاء أنفسهم يشاركون في عملية المماثلة كي لا يجري الاعتراف بدولة فلسطينية، حيث سيؤدي الاعتراف بها وإنشائها إلى تحقيق السلام العادل والدائم التي تمس الحاجة إليه للغاية في منطقة الشرق الأوسط. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة، واهنتكم على توليكم الرئاسة في هذا الشهر.

لا تزال مملكة البحرين تؤكد المرة تلو الاخرى موقفها الثابت ازاء القضية الفلسطينية، القائم على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الامن والجمعية العامة، واحترام المرجعيات الدولية. ولن يكون العمل الجاد من أجل ايجاد حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية عملا مجديا إلا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية، وقرارات اللجنة الرباعية

الدولي. بمسألة ماهية العمل الذي ينبغي للأمم المتحدة القيام به. وعلى الدول الاعضاء، اليوم اكثر من أي وقت مضى، أن تكون مهتمة بكفالة تنفيذ القوانين والقرارات الدولية القائمة التي تدعو إلى إنهاء اساءة إسرائيل لاستخدام القوة في فلسطين.

وايدت مائة وثلاثون دولة عضوا في هذه المنظمة النداء الذي وجهه رئيس السلطة الفلسطينية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ من أجل منح فلسطين مركز دولة مراقبة. وذلك انجاز كبير لا بد من دعمه ويجب أن يعمل بوصفه اساس الاعتراف بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين. وحثنا في الوقت للبحث عن ادوات تمكننا من إحراز تقدم في جهود السلام وفي تعزيز تعزيز قدرات دولة فلسطين على تلبية الاحتياجات الأمنية لشعبها بالذات. ومن واجب مجلس الأمن تحمل مسؤوليته عن السماح باستمرار الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، مما يمكن ذلك البلد من مواصلة حالة من الحصانة والافلات من العقاب.

وبعد اتخاذ القرار ١٩/٦٧، اعلنت الحكومة الإسرائيلية انها لن تعترف بفلسطين بوصفها دولة ولن تعترف باي تغيير في حالة الفلسطينيين. وبعد ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وفي مخالفة مباشرة لعملية السلام، كثفت إسرائيل نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة وازداد تدهور الحالة مع عمليات الاحتجاز غير القانونية والتعسفية للفلسطينيين ووفاة بعض هؤلاء المحتجزين. وفي السياق نفسه، ادت عمليات هدم المنازل إلى تشريد الفلسطينيين إلى البلدان المجاورة وتقويض عملية السلام بأكملها وإعلان المجتمع الدولي إدانته لإسرائيل.

وكان رد الفعل الإسرائيلي الآخر على الاعتراف بفلسطين دولة مراقبة هو احتجازها، لفترة الاشهر القليلة الماضية، لإيرادات التعريفات الجمركية الفلسطينية، في تجاهل تام لبروتوكول باريس لعام ١٩٩٤. ويرى بلدي، إكوادور،

كما نؤكد على ضرورة تفعيل قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن الدولي، والاحترام غير المشروط لمبادئ الشرعية الدولية، لا سيما في إطار اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر أحداث تغييرات جغرافية أو سكانية في الأراضي الخاضعة للاحتلال.

ختاما، أن السلام في الشرق الأوسط ليس أحد الخيارات، بل هو الخيار الاوحد وفي اطاره يبقى حل الدولتين الخيار الوحيد المستدام، وتبقى مبادرة السلام العربية إحدى أهم ركائز ذلك الحل. كل ذلك يقتضي في نهاية المطاف أن تتوقف إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، عن الاستمرار في سياستها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة التي تقوض كل الجهود والمبادرات الرامية إلى تحقيق السلام، عربية كانت أو دولية. ومرة اخرى، نناشد مجلس الامن والآليات الأخرى، مثل اللجنة الرباعية، بذل أقصى الجهود دون هوادة للخروج من هذا المأزق التاريخي، لما فيه صالح الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، صونا للسلام والامن الاقليميين والدوليين في آن معا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد لاسو مندوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر رواندا، بصفتها رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عقد هذه الجلسة. ويود وفد بلدي أن يعرب عن آرائنا بشأن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين. ونحيط علما بالبيان الذي ادلى به السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. ويود وفد بلدي أن يعلن تأييده للبيان الذي ادلى به رئيس حركة عدم الانحياز.

وتعرب حكومة إكوادور مرة اخرى عن قلقها حيال المناقشات المطولة في مجلس الأمن بشأن النزاع الإسرائيلي/الفلسطيني. وفي هذا الوقت للاضطراب السياسي والاقتصادي الدولي، من الاهمية بمكان الكفاح من أجل انشاء نظام دولي عادل. وفي ذلك السياق، رفعت مسألة فلسطين وعي المجتمع

الدولة المراقبة إلى مركز الدولة العضو الكاملة العضوية في الأمم المتحدة، في إطار حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وذلك هو السبيل الوحيد الذين يمكننا به إحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط ومن ثم تحقيق السلام لجميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠.

أن الوقت حان الآن لتنفيذ إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (القرار ١/٦٧)، الذي ينطبق على جميع الدول على قدم المساواة وعلى المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية، بحيث يوجه احترام سيادة القانون والعدالة وتعزيزهما جميع انشطتنا. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يناشد مجلس الأمن التخلي عن موقفه السلبي نحو الاعتداءات الإسرائيلية، إذ أن ذلك، إلى حد معين، يقود إلى أن يصبح المجلس متواطئا في هذه الاعتداءات.

وفي الختام، تناشد إكوادور المجتمع الدولي مواصلة دعمه للطلب الذي قدمه رئيس فلسطين لترفيعها من مركز